



محمد كريم

بطل المقاومة الشعبية



أحمد مرتضى عبده



السلسلة الثقافية لطلائع مصر (٦٥)

يوليو ٢٠٠٩



المجلس القومي للشباب
الإدارة المركزية للطلائع
السلسلة الثقافية
لطلائع مصر

المراسلات

المجلس القومي للشباب

شارع ٢٦ يوليو، ميدان سفنكس

تليفون وفاكس: ٣٣٤٦٧٣٦٧

Web: www.alshabab.gov.eg

قلم مصرية

٦٥

محمد كُريم

بطل المقاومة الشعبية



رئيس مجلس الإدارة

أحمد أنيس

رئيس التحرير

ياسر رزق

مدير التحرير

عبد الناصر عيسوي

جرافيك

إسلام عيد

تنفيذ

حسام عنتر

محمد كُريم

بطل المقاومة الشعبية

أحمد مرتضى عبده

العدد ٦٥

من السلسلة الثقافية لطلائع مصر

صادر مع مجلة الإذاعة والتلفزيون

٢٥ رجب ١٤٣٠ هـ - ١٨ يوليو ١٩٨٠ م
مكتبة

مقدمة

في حياة كُلِّ أمة من الأمم أيام عادية تتناوبها الرتابة، وأخرى يتوقف عندها التاريخ طويلاً، كما أن في تلك الحياة أيضاً رجالاً عاديين تماماً وآخرين اقتحموا الأحداث فصنعوا التاريخ نفسه.

والحال هكذا، يمكننا أن نصف حياة مصر المملوكية التي كانت تهيمن عليها السلطة العثمانية، أواخر القرن الثامن عشر، بصفة العادية، وبالأحرى بصفة التي لا تعيش أحداثاً فارقة، بعيداً عن «وقائع» المظالم اليومية التي رزح المصريون تحت نيرها طويلاً، وبصفة العادية تلك، لم تكن مصر ولا حكامها «الأغراب» مُستعدين لحدث جلل فاقتُ نتائجه أسبابه، وحولت عميقاً في شكل ومضمون السلطة القائمة، بل يمكن القول إنها ألقته خارج التاريخ ذاته باعتبارها «فاعلاً» وأبقتها فيه باعتبارها موضوعاً سبق، وأياماً مضت.

ذلك الحدث الجلل ذو النتائج العاصفة، تمثل في الاجتياح الفرنسي - والتحفز الإنجليزي - وعودة دورة «الطمع في الشرق» لدى الغرب، بما يعني هبوباً عاصفاً على شبه استقلال، وعلى ثوابت بلغت حدَّ الركود وانتهت إلى مواجهة قيم وافدة، فلم تستطع دفعها ولا الانتصار عليها بمفرادتها، وانقلبت أوضاعٌ كثيرة، فهبط أعلون وعلا أسفلون،

وصارت الحياة أشبه بمرجل على نار حامية، وصعد شكلٌ جديد للمفردات اليومية واستيقظ ما كان خاملاً في النفوس، وعرف الناس قيمة بلادهم، وضرورة الدُّود عن حياضها، وصيانة أطرافها.

وسط ذلك الحدث الجلل، صعد الأحداث رجال عديدون، بعدما فرَّ آخرون من المواجهة والانحياز لأبناء الشعب، وتركوا الميدان للغزاة يوجهون أسلحتهم - الأحداث والأسرع في الترويع والقتل - إلى آلاف الصدور العارية التي كانت تحمل ما اتفق لها من سلاح وما أوتيت من قوة: من عصي غليظة، إلى سيوف، إلى بنادق قديمة تحتاج وقتاً لتذخيرها وتضر أكثر مما تنفع، إلى أقواس عفا على استعمالها الزمان، إلى غضب جامح يجتاح النفوس ويروّضها على الموت في سبيل الأرض والعرض.

من هؤلاء الرجال الصاعدين، يقف محمد كُريم بقامة مديدة ولحية شهباء، ليحتل كامل المشهد الأول، ذلك أنه كان - بحكم منصبه كوالٍ على الإسكندرية - أول من واجهَ القوتين العظميين في ذلك الزمان: إنجلترا وفرنسا، فرفض بإباء وشم أن يسمح لسفن الأسطول الإنجليزي الذي كان يقوده الأميرال البحري نيلسون - بالرسو في الميناء بعدما سبق ذلك الأسطول غريمه الفرنسي في الوصول إلى الشواطئ المصرية بثلاثة أيام، كما رفض كُريم أن يمه بالمؤن والمياه، ما دعا الأميرال إلى العودة إلى الإبحار بحثاً عن الغريم في شواطئ الشام،

وبعد ذلك بأيام، واجه نار الفرنسيين قبل أن يحط نابليون بجنوده على الشاطئ، وقاوم ما استطاع إلى المقاومة، ونظم الصفوف، في الوقت الذي تأخرت فيه نجدة مُراد بك عن اللحاق بركب المدافعين عن المدينة، حتى إذا سقطت، قاد مقاومتها الشعبية سرّاً، حتى ألقى المحتل القبض عليه وساقه إلى مصير كل مقاوم وغيور على وطنه.

لذلك، ولأسباب كثيرة، منها عدم الاحتفال بدوره الوطني وبتضحيته، ولقلة المنشور عنه، والاكتفاء بتحويله إلى بضعة سطور في الكتب المدرسية، واحتراماً لرجل ظهرت مواهبه القيادية في وقتها وزمانها المناسبين.

وعرفاناً بكونه أحد الذين يُشار إليهم في تاريخنا الحديث بالبنّان، ولذلك- ولأسباب كثيرة أيضاً- نحاول تقديم كتاب عنه وعن الظروف التي أحاطته، وعن الأثر الذي تركه عميقاً في نفوس المصريين فكان من روافد ثورتهم التي اتقدت كثيراً بعد غياب، سواء في نفس الزمن أو ما تلاه من أزمنة شهدت أحداثاً كبرى عايشتها مصر فيما بعد.

المؤلف

الفصل الأول

1870-1914

الوضع السياسي لمصر قبل الحملة الفرنسية

كانت مصر منذ فجر التاريخ موطناً للغزاة الأجانب، فموقعها الفريد الذي يتوسط القارات الثلاث المعروفة منذ قديم - ونعني بها أوروبا وإفريقيا وآسيا - جعلها قلباً لحركة التجارة والملاحة العالمية، فإطلالتها على البحر الأبيض المتوسط جعلتها في «مواجهة» شواطئ أوروبا، ووقوعها على سواحل البحر الأحمر جعلها أقرب البلدان للسواحل الأوروبية من المحيط الهندي الذي يلتف ويصل إلى آسيا التي كانت تضم مناطق «إنتاجية» واسعة كانت ركناً مهماً من أركان حركة التجارة العالمية.

وبعيداً عن الاستدلال أو إحصاء عدد الغزوات أو الغزاة الذين تعرّضت لهم مصر، فإنّ ما يعيننا الآن هو آخر الغزاة الذي أوصل مصر إلى حالة الضعف الشديدة التي كشفتها الحملة الفرنسية التي هي موضوع بحثنا هنا عن شخصية محمد كُريم، وتمثّل هذا الغازي الأخير في السلطنة العثمانية التي استولت على مصر ابتداءً من سنة ١٥١٧م - ٩٢٣هـ، بقيادة السلطان سليم الأول الذي أزال

بدوره سَلْطَنَةُ المَمَالِيك «الشراكسة» منها، ووضع نظاماً جديداً لحكمها يستتبع ويتماشى مع النظام الإمبراطوري العثماني، ورغم أن السلطان سليم - كما قال «ابنُ إياس» - لم يُطلْ به المقام في مصر، إذ رحل عنها بعد الفتح بثمانية أشهر، إلا أنَّ الاحتلال العثماني بعده استمر طويلاً. ويكفي القولُ إنه اقترب من مدة الثلاثمائة عام حين كسرت فرنسا «بعد ثورتها الشهيرة» عن أنيابها وكشفت عن وجهها الاستعماري وأرادت التَّهَامَ مصر، لذات الأسباب، وربما بنفس الدوافع والذرائع التي تحرك خلفها الغزاة الأقدمون نحو مصر وخيراتها، والتي كان يُطلَق عليها منذ زمن قديم «سلة غذاء العالم» حيث كانت الدولة الأولى في إنتاج القمح والشعير والحبوب على مستوى العالم المعروف وقتها.

وكان نظامُ الحكم الجديد الذي وضعتهُ السلطات العثمانية لمصر المحتلة يركز على ثلاث سلطات: أولها سلطنة الوالي العثماني الذي كان يلقب بـ «الباشا» وكان مقره القلعة، وهو نائب السلطان العثماني في حكم البلاد، حيث كانت مهامه تنحصر في أنه يمثل الإمبراطورية ويبلغ أوامر السلطان إلى رجال الحكومة ويراقب تنفيذها، وكانت له الرئاسة على أعمالها، غير أن سلطته تلك كانت مُقيَّدة، فقد خشي السلطان سليم - بسبب بُعد المسافة بين القاهرة عاصمة مصر واسطنبول عاصمة السلطنة العثمانية - أن يطمع ولائها في الاستقلال

بها والخروج عن الطاعة، فجعل مدة الوالي سنة واحدة تنتهي بعدها ولايته ما لم يتم تجديدها بقرمان سُلطاني.

أما السُلطة الثانية فكانت رؤساء الجند، وهم قادة الفرق التي تركها السلطان سليم في مصر، وكانت تمثل «الحامية» العثمانية، والتي لم ترد على ١٢ ألفاً، كانت وظيفتهم حفظ النظام في «القطر المصري» والدفاع عنه، وكانوا موزعين بين القاهرة وأهم المدن المصرية- خصوصاً الساحلية منها- وكانت تضمهم ٦ فرق تُسمى كل فرقة «وجاق»، ولكل وجاق اسم خاص، مثل وجاق «المتفرقة» وهو مؤلف من خيرة حرس السلطان، ووجاق الانكشارية، الذين كانوا يسمون بالمستحفظان «المستحفظين» لما عهد إليهم في حفظ الأمن، ووجاق العزب «جمع عزبة»، ووجاق الشاويشية، ووجاق الهجانة، ووجاق التفكجية، وأضاف إليهم السلطان سليم وجاقاً سابعاً هو وجاق الشراكسة.

وكان لكل فرقة ضباط يُسمون «الوجاقلية»- نسبة إلى وجاق- وكبيرهم يسمى «الأغا» أي رئيس الفرقة، ونائبه يسمى الكخيا- أو الكتخدا- وكان أقدم الضباط يُسمى «باش اختيار»، ثم الدفتردار، وهو مدير الشئون المالية، والخازندار أي أمين الخزانة، والروزنامجي أي حافظ السجلات.

ومن جميع هؤلاء الضباط أو «الوجاقية» كان يتألف مجلس شورى الباشا المسمى بـ «الديوان»، وكان لذلك الديوان سلطة كبيرة في إدارة الحكومة، لأن الباشا- أي الوالي - لا يستطيع إصدار أمر إلا بموافقة أعضائه، وإذا وقع خلافٌ بينه وبينهم يُؤجل البتُّ فيه إلى أن يُرفع إلى الأستانة- مقر الحكم العثماني في اسطنبول- ولهم أن يطالبوا بعزله، وهو ما يعني أن من سلطة ضباط الفرق الرقابة والإشراف على سلطة الوالي.

ومع مرور الوقت، صار وجاق الإنكشارية أهم الوجاقات، فكان رئيسه المسمى «أغا الإنكشارية» بمثابة القائد العام للحامية العسكرية، أي قائد عموم الجند في مصر، ثم صار مع الزمن بمثابة محافظ القاهرة، وبعد أن استقرت تلك الفرق في مصر التحقَ بها كثيرٌ من المصريين فأصبحت لها صيغة محلية، خصوصاً بعد انصراف تركيا- في عهود تأخرها وبدايات ضعفها- عن إرسال جنود إلى مصر، فسَدَّ المصريون الفراغ الذي حدث في صفوف الحامية العثمانية التي استوطن من بقي منها في مصر واندمجت سلالاتهم في أهلها، وفي كتاب «وصف مصر- رسائل المسيو دي مايليه قنصل فرنسا في مصر سنة ١٦٩٢م» ما يُشير إلى انخفاض عدد الوجاقات- أواخر القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر إلى خمسة، هي: وجاق المتفرقة وعدده من ألف إلى ألفين من الفرسان ومكوّن من حرس الباشا وبعض البكوات

وبعض أثرياء التجار الذين يناصرون الباشا وينتمون إليه، ومن بعض الجنود المنفصلين عن الوجاقات الأخرى. ولم يكن معظم أفرادهم من الجنود المدربين على القتال. ثم وجاق العزب، وكان من المشاة وعددهم يتراوح ما بين ثلاثة وأربعة آلاف، وكان دائم التنافس مع وجاق الإنكشارية. أما الثالث فهو وجاق الأسباهية، وهم الفرسان وكان عددهم نحو ثلاثة آلاف، وكان وجاقاً مستقلاً عن الباشا. والرابع وجاق الشاوشية، وهو مؤلف من المشاة ولا يتجاوز عدده خمسمائة، ويتبعهم كتيبتيان من الجنود لا يتجاوز عددهم خمسمائة أيضاً، منهم بعض النساء اللاتي مات أزواجهن في الخدمة العسكرية. وأخيراً وجاق الإنكشارية الذين كانوا مستقلين عن الوالي وحتى عن السلطان ذاته، وكان لهم معسكر منفصل في القلعة. وكان للوجاق نفوذ كبير وسلطة واسعة، وله أملاك كثيرة في مصر، وينخرط في سلكه العديد من التجار والأعيان، وله عليهم إتاوات وعوائد يدفعونها.

أما السلطة الثالثة فكانت المماليك الذين قدّموا طاعتهم للسلطان سليم فمنحهم سلطات تحفظ الموازنة بين السلطتين السابقتين، وعيّنهم حُكّاماً للمديريات، ويسمّيهم الجبرتي «الأمراء المصرية». وكانت مصر مقسّمة إلى مديريات أو «أقاليم»، حيث تُسمّى كلُّ مديرية إقليماً أو «سنجقية» يحكم كلاً منها حاكم يُقال له «سنجق»

أو بك، يُعَيِّنُهُ ديوانُ مصر من بين أمراء المماليك، وكانوا بقايا الدولتين اللتين حكمتا مصر على التوالي لأكثر من ٢٧٠ عاماً، كانت أولاهما دولة المماليك البحرية وتعود أصولهم إلى سكان أواسط آسيا وشمالها، الذين كان التتار يغزون بلادهم فيقعون أسرى في أيديهم، أو يفرون من بلادهم فيتفرقون في الأقطار ويبيعون في أسواق الرقيق، وكان الملك الصالح نجم الدين الأيوبي - الذي كانت زوجته «شجر الدر أم خليل الصالحية» - قد جَلَبَ كثيراً منهم في خدمته حتى عظم عددهم في البلاد وأصبحوا قوة لها خطرهما، فجعلهم خاصّةً جنده وحاشيته، واتخذهم أمراء دولته، وأسكنهم جزيرة الروضة، وبنى لهم قلعة وقصوراً بالقرب من المقياس، وكان النيل يسمى عند نقطة تفرعه - بالبحر، لاتساعه العظيم (البحر الأعظم الآن) - ولذلك سُمِّيَ هؤلاء بالمماليك البحرية، وحكموا مصر من سنة ١٢٥٠م إلى سنة ١٣٨٢م. أمّا الثانية فهي دولة المماليك البرجية، وأصلهم من بلاد الشركس والقوقاز، وكان السبب في تسميتهم بالبرجية أن السلطان المملوكي المنصور قلاوون عَهَدَ إليهم بحماية القلاع والحصون، وأسكنهم في الأبراج، فسُمُّوا البرجية، كما يسميهم بعض المؤرخين ملوك الشراكسة، نسبة إلى أصلهم، وهم الذين تولوا سلطنة مصر من ١٣٨٢م إلى سنة ١٥١٧م. وانقرضت دولتهم بالفتح العثماني، إلا أن بقياهم - كما ذكرنا قبل قليل - قدّموا الطاعة والولاء للسلطان سليم،

فأقرَّهم على حكم مديريات القطر المصري، أما السلطان سليمان القانوني فجعل منهم ٢٤ بيكا أو سنجقاً تتألف منهم الإدارة المحلية للبلاد.

هذا النظام «العثماني» الذي وضع لإدارة وحكم مصر كان مليئاً بالثقوب، والتي كان أهمها الصراع الذي نشأ بين رؤساء الجند والولاة أنفسهم، فبدأ المماليك - بهدوء شديد - يسحبون السجادة من تحت أقدام العثمانيين، وينفردون شيئاً فشيئاً بحكم البلاد، ساعدهم على ذلك الضعف الذي وصلت إليه السلطنة العثمانية، خصوصاً في أواخر القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر، بسبب حروبها الأوروبية المتواصلة - مع النمسا وروسيا - واختلال شئونها الداخلية وفساد نظام الحكم فيها في نفس الوقت الذي احتفظ أمراء المماليك فيه بعصبيتهم وأكثروا من جلب الجنود والمماليك الذين كانوا يشترونهم من بلاد الشركس والقوقاز، إضافة إلى أنهم استمالوا إلى جانبهم أفراد الحامية العسكرية العثمانية، الذين استوطنوا مصر واندمجوا في أهلها وضعف ارتباطهم بتركيا، فضلاً عن أن إدارة الحكومة المدنية والمالية كانت في أيديهم، وهو ما يعني أن رواتب الجنود كانت بين المماليك، فصار العثمانيون الموجودون في مصر مرتبطين بهم مادياً، وبالتالي أصبحوا تابعين لهم، مما جعلهم - أي المماليك - يقفزون إلى السلطة العسكرية ذاتها وينفردون تماماً بحكم

مصر، وهو ما ظهر واضحاً على يد علي بك الكبير، وكان مملوكاً وَصَلَ بِقُوَّةِ أَتْبَاعِهِ وَكَثَرَتِهِمْ إِلَى مَشِيخَةِ الْبَلَدِ (أَيِ حَاكِمِهَا) سَنَةَ ١٧٦٣م، وَطَمَعَ فِي الْإِسْتِقْلَالِ بِمِصْرَ، وَاغْتَنَمَ فُرْصَةَ انْشِغَالِ الْأَتْرَاكِ بِحَرْبِهِمْ ضِدَّ رُوسِيَا عَامَ ١٧٦٨م، فَأَعْلَنَ اسْتِقْلَالَ مِصْرَ عَنِ السُّلْطَنَةِ، وَامْتَنَعَ عَنِ دَفْعِ الْخَرَاكِ سَنَةَ ١٧٦٩م، كَمَا عَزَلَ الْوَالِي التُّرْكِيَّ وَمَنَعَ وَصُولَ أَيِّ وَالٍ آخَرَ، ثُمَّ سَكَّ النُّقُودَ بِاسْمِهِ، وَدَانَتْ لَهُ مِصْرُ شِمَالاً وَجَنُوباً، وَكَانَ مِنْ مَمَالِيكِهِ وَأَتْبَاعِهِ أَحْمَدُ بَاشَا الْجَزَارِ، وَمُحَمَّدُ بَكْ أَبُو الذَّهَبِ، وَإِسْمَاعِيلُ بَكْ، وَحَسَنُ بَكْ الْجَدَاوِي، وَإِبْرَاهِيمُ بَكْ، وَمُرَادُ بَكْ، الَّذِينَ كَانَتْ لَهُمْ أَدَوَارٌ ضَخْمَةٌ فِيمَا بَعْدَ، خُصُوصاً وَأَنَّهُمْ كَانُوا قُوَّادِ جِيُوشِهِ الَّتِي جَرَّدَهَا لِتَحْقِيقِ حُلْمِهِ الْكَبِيرِ بِدَوْلَةِ مِصْرِيَّةٍ شَاسِعَةِ الْأَطْرَافِ. فَفَتَحَ جَزِيرَةَ الْعَرَبِ، وَنَادَى بِهِ شَرِيفُ مَكَّةَ «سُلْطَانُ مِصْرَ وَخَاقَانُ الْبَحْرَيْنِ»، ثُمَّ أَوْفَدَ مُحَمَّدُ بَكْ أَبُو الذَّهَبِ عَلَى رَأْسِ جَيْشٍ جَرَّارٍ إِلَى سُورِيَا، فَفَتَحَ مَعْظَمَهَا، لَكِنْ أَبَا الذَّهَبِ لَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ دِمَشْقَ حَتَّى انْقَلَبَ عَلَى سَيِّدِهِ وَاتَّفَقَ مَعَ الْبَابِ الْعَالِي فِي اسْطَنْبُولِ، الَّذِي أَعْطَاهُ حُكْمَ مِصْرَ، فَعَادَ عَلَى رَأْسِ جَيْشِهِ إِلَيْهَا، وَقَامَتْ الْحَرْبُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ السَّابِقِ، لَكِنَّمَا انْتَهَتْ بِمَقْتَلِ عَلِيِّ بَكْ سَنَةَ ١٧٧٣م، لِتَعُودِ مِصْرَ وَلايَةِ عَثْمَانِيَّةٍ مِنْ جَدِيدٍ، وَلِيَتَرَبَّعَ عَلَى عَرْشِ الْحُكْمِ فِيهَا مُحَمَّدُ بَكْ أَبُو الذَّهَبِ بَعْدَمَا كَافَأَتْهُ تَرْكِيَا بِفَرْمَانٍ تَشْبِيهِتُهُ فِي مَشِيخَةِ الْبَلَدِ، وَأَصْبَحَ لَهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ فِي الْبِلَادِ، وَعَادَتْ تَرْكِيَا إِلَى إِرسَالِ الْوَلَاةِ، إِلَّا



مراد بك

أنَّ محمدَ أبو الذهب كان هو الذي يختار الوالي ويرتضي به، وكذلك الأمراء وقُواد الجند وأعيان الدولة حتى مات سنة ١٧٧٥م، فخلفه في مشيخة البلد إبراهيم بك، وقاسمه السُّلطة مراد بك، ثم وقعت فتنة بين المماليك تولى على إثرها إسماعيل بك مشيخة البلد، إلا أنه لم يستمر طويلاً، حيث خلعه إبراهيم بك ومراد بك وعاداً لاقتسام السلطة. ثم حاولت تركيا استرجاع سلطتها في مصر فأطلقت حملة عسكرية بقيادة القبودان حسن باشا الجزائري، انتهت بفرار مراد وإبراهيم بك إلى الصعيد، وأعيد إسماعيل بك إلى مشيخة البلد، لكنَّ نشوب الحرب مرة أخرى بين الروسيا (روسيا القيصرية) وتركيا صرفها عن الاستمرار في محاربتهم، فعاد حسن باشا إلى الأستانة،

وبعده مات إسماعيل بك بالطاعون سنة ١٧٩١م، لتعود السلطة مرة أخرى إلى إبراهيم بك ومراد بك.

في نفس ذلك العام (١٧٩١م) وعلى الجانب الآخر من المتوسط، انتهت فجأة- وعلى غير انتظار- تجربة الملكية الدستورية في فرنسا- وكانت من أنجح الملكيات المستبدّة في أوروبا- وذلك بعد تأمر ملكها «لويس السادس عشر» وملكتها «ماري أنطوانيت» مع أصدقائهما الأرستقراطيين والملكيين في الخارج، على الجمعية الوطنية الفرنسية التي كانت مؤسسة للملكية الدستورية كتجربة رائدة في القارة العجوز، كما انقضى (أي الملك والملكة) على منجزات تلك الجمعية والتي نجحت في تصفية قانون العقوبات وتنقيته من الشوائب وألغت التعذيب والحبس التعسفي والاضطهاد بسبب الزندقة، وفتحت باب الترقية إلى رتب الجيش لكل طبقات الأمة الفرنسية، وأنشأت نظاماً بسيطاً وممتازاً للمحاكم، كان أهم شيء فيه جعل تعيين القاضي بالانتخاب العام، وغير ذلك من مظاهر انقضاء عليها الملك المستبد وزوجته المستهترّة، مما جعل الجمعية الوطنية تقوم بإلغاء الملكية، فحاول الملك والملكة وأطفالهما الهروب من قصر «التوليري» للانضمام إلى الأجانب والمنفيين الأرستقراطيين. لكن الثوار نجحوا في إلقاء القبض عليهم في «فارن» وإعادتهم إلى باريس، وعندئذٍ اشتعلت فرنسا كلها بلهب النّزعة القوميّة الجمهورية، وتم إعلان النظام الجمهوري على

الفور لتندلع الحربُ بين الفرنسيين والنمسا، وحُكِمَ الملكُ وقُطِعَتْ رأسُه تحت المِقصلة الشهيرة في يناير ١٧٩٣م بتهمة خيانة الشعب، وتم تشكيل حكومة «الديركتوار» لتدير شئون البلاد، ومن بين هذه الإدارة نبغَ قائدٌ عسكريٌّ شابٌّ بالحنكة والتكتيك العسكري، اسمه نابليون بونابرت، وتقدم سريعاً للصفوف الأولى، مما أثار قلق كثير من رجال الحكومة الفرنسية الذين سعوا - لسنوات - إلى التخلص من وجوده في فرنسا وإبعاده إلى منطقة نائية عن مركز السُّلطة، على أمل ألا يعود مطلقاً إلى فرنسا، في نفس الوقت الذي كان فيه نابليون يحلم بإقامة إمبراطورية فرنسية عظمى تكون صاحبة السيادة في الشرق والغرب، واتجهت أفكاره إلى مصر، التي كانت تعتبر أغنى ولايات الإمبراطورية العثمانية اقتصادياً، إضافة إلى كونها مركزاً استراتيجياً وتجارياً مهماً ومصدراً للمنتجات الزراعية، بسبب خصوبة أراضيها وإمكانية استغلالها لإنتاج المحاصيل الزراعية في المستقبل، وزاد من أطماع فرنسا النابوليونية أن الإمبراطورية العثمانية لم تعد تلك الدولة القوية والعظمى التي كان يُعَمَل لها ألف حساب من قبل، بل إنها لم تعد قادرة على الدفاع عن أراضيها التركية قبل أن تفكر في الدفاع عن الولايات الأخرى التابعة لها، إضافة إلى التفكير الفرنسي العام بضرورة السيطرة على الطريق التجارية للهند، مركز بريطانيا التجاري والاقتصادي في ذلك الزمن.

الفصل الثاني

١٩٩٩

الحالة الاقتصادية لمصر أواخر القرن الثامن عشر

في أواخر القرن الثامن عشر، كان عدد سكان مصر لا يزيد على ثلاثة ملايين نسمة يتوزعون في أقاليمها المختلفة- وكان يسكن القاهرة وحدها ٣٠٠ ألف نسمة- وكان الشعب المصري من سلالة الفراعنة والعرب، حيث امتزج فيه الدم المصري القديم بالدم العربي الوافد من الجزيرة بعد فتح عمرو بن العاص ودخول مصر تحت جناح الدولة الإسلامية المترامية الأطراف في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب، وتألّف ذلك الشعب من عدة طبقات اجتماعية، أولها طبقة العلماء ورجال الشرع، وثانيها طبقة الملاك والتجار، أما آخرها، فطبقة المزارعين أو الفلاحين وكان هؤلاء يمثلون السواد الأعظم من السكان.

وبنظرة سريعة إلى الأحوال الاقتصادية لمصر، في ذلك الزمن الذي سبق، والذي عاصر الحملة الفرنسية، نجد أن التجار كانوا أغنى طبقات الشعب، وأكثرهم صلات بطبقة المماليك الذين يحكمون

هذا البلد، وكانوا لا يزيدون على عشرة آلاف مملوك ما بين مقدمين وأمرء وكشاف وضباط وجاقات وجنود وأتباع، وكان عددهم لا يزيد بالتناسل. وكانوا لا يرهبون في مصر غير سطوة علماء الدين، فكانوا يجمالونهم باستمرار ويتقنون إثارتهم، لأن هؤلاء العلماء كانت لهم مكانة تقترب من القداسة لدى أبناء الشعب، وكان من الممكن - بل والسهل - على العلماء أن يُثيروا العامة، إلا أن معظمهم كانوا ينتمون إلى طبقة الملاك - بما يملكون من الدور والأراضي - أما طبقة المزارعين فكانوا الأكثر استهدافاً للظلم من الجميع، سواء من الحكام أو العلماء أو التجار، وكانت الضرائب الفادحة تُطبق عليهم وحدهم تقريباً، مما جعلهم في حالة فقر مُستمرة، كما كان الصُنَّاع أيضاً من الطبقات الفقيرة.

ورغم تأثر مصر كمركز لتجارة الشرق منذ اكتشاف الرحالة البرتغالي فاسكو دي جاما لطريق رأس الرجاء الصالح ١٤٩٧م وتحول تجارة الهند عن مصر إلى طريق المحيط الأطلنطي، إلا أنها استمرت سوقاً للبضائع الواردة من أوروبا وسوريا والأناضول وموانئ البحر الأحمر، وقوافل التجارة من السودان والحبشة ومراكش والجزائر وتونس وطرابلس، أي أنها استمرت كملتقى تجاري من سائر الأقطار، وكانت البضائع القادمة من السودان ودارفور عبارة عن عاج وتبر وصمغ عربي وريش نعام وتمر هندي وجلود وكحل وشب

ونظرون. وتعود تلك القوافل حاملة منسوجات مصر وحاصلاتها، كما كانت بضائع فزان وبلاد المغرب تتكون من الأصواف والشَّيْلان البيضاء والطرايش والأحذية والأردية الصوفية المعروفة بالبرانس، وأغطية الصوف المعروفة بالأحرمة، وزيت الزيتون والعسل والشمع والسمن. وتُجَلَّبُ من الهند ومن بلاد السلطنة العثمانية - مثل الأناضول وسوريا واليمن والحجاز - بضائعٌ مختلفة منها الحرير والبنُّ والبَهَار وأنواع الطَّيِّب والعُطُور والتوابل والعقاقير والتَّبَغ والخشب والصابون والزيت والشَّيْلان الكشمير والفواكه. وتُستورد من أوروبا الأجواخُ والقטיפه والحرير والساتان والورق والجواهر والحلي والحديد والنحاس والخشب والرُّخام والزجاج والمرايا والخزف والصيني والأسلحة. وبدورها كانت مصرُ تُصدِّرُ إلى أوروبا الأرز والغلال (القمح والشعير) وبعض المنسوجات القُطُنِيَّة التي تُصنع في القاهرة والمحلة الكبرى ورشيد، وتُصدِّرُ إليها كذلك الحاصلات والبضائع التي كانت ترد إليها من إفريقيا وآسيا، وكان أهمها البن الذي كان يرد إليها من اليمن.

وعن مركز مصر التجاري أواخر القرن الثامن عشر قال المسيو «جيرار» وكيل إدارة الري في عهد الحملة الفرنسية:

«إن الحاصلات التي تنتجها أنحاء القطر المصري تتبادلها المدن والقرى فتأخذ منها حدَّ كفايتها، وما يتبقَّى منها يُصدَّرُ من مصر مع ما

تنتجها الصناعة المصرية إلى الأقطار الإفريقية وبعض البلاد الأوروبية،
فيباع فيها بثمنه أو يُعوّض عنه ببضائع من التجارة أو عروضها، وقد
كان لمركز مصر فضلٌ كبير في جعلها ملتقى ومستودعاً للتجارة
الخارجية».

وقال المؤرخ عبد الرحمن الرافعي: إن مركز مصر التجاري اجتذب
عددًا من الجاليات الأجنبية، معظمهم من الإيطاليين، وبخاصة سكان
البندقية «فينيسيا» والفرنسيين والأروام، وكانوا يقيمون في القاهرة
والإسكندرية ورشيد ودمياط، وإنه كان لمصر جمارك في موانئها
التجارية وهي: القاهرة، ومصر القديمة وبولاق، والسويس والقصر
ودمياط ورشيد والإسكندرية، وكان إيراد جمارك القطر المصري
وقتئذ ثلاثة ملايين فرنك (١٢٠ ألف جنيه مصري).

أما الزراعة فكانت متأخرة بسبب حرمان البلاد من منشآت للري
والصّرف تضمن حُسن استخدام مياه النيل وتوزيعها. وحرمان
البلاد من حكومة عادلة تُوفّر الأمن وتُصون حقوق الأفراد، وكانت
الزراعات المعروفة في مصر هي: الحبوب، كالقمح والأرز والذرة
والشعير وال فول والعدس والحمص والترمس والحلبة، والحناء
والزعفران والبرسيم والنيلة والقنب (التيل) والكتان والبصل
والسمسم والقرطم والعصفر والخضر والفواكه، والثمار كالبالح على
اختلاف أنواعه، والعنب والبطيخ والشمام والموز والرمان والتين
والبرتقال والليمون.

وذكر المسيو «جيرار» أنه شاهد زراعة القطن في الدلتا والوجه القبلي، فقطن الوجه القبلي كان يُزْرَع ويبقى على سوقه مُدَّة تتراوح بين ثماني وعشر سنوات، ففي السنوات الثلاث الأولى يُزرع بين شجيراته بعض الخضر وبخاصة البامية، وفي السنوات السبع الباقية تبقى شجيرات القطن قائمة وحدها. وقال عن قطن الدلتا: إنه كان يزرع سنوياً، وكان يُروى ثلاث مرات في السنة خلال خمسة أشهر، وقال: إنَّ هذا القطن كان من الصنف الرديء. (أما القطن الحديث فلم تدخل زراعته في مصر إلا في عهد محمد علي الكبير سنة ١٨٢٠م)، وكذلك كان يُزْرَع قصب السكر - ولكن بمقادير قليلة - فإن زراعته كانت كثيرة النفقات وكانت مُنحصرة تقريباً في مديرية جرجا، بجهات فرشوط وأخميم، وفيها مصانع للسكر، وكانت مصر تُصدِّر السكر لبعض بلاد السلطنة العثمانية، كما كان التبغ يُزْرَع في بعض جهات الصعيد، وكان الورد يُزرع بكميات وافرة في الفيوم، ومنه يُستقَطَر ماء الورد في مدينة الفيوم والقاهرة.

أما بالنسبة للصناعة، فلم تكن مصر تعرف الصناعات الكبرى، واقتصرت نشاطها الصناعي على الصناعات الصغيرة، وكان عمالها ينتظمون في طوائف - تشبه النقابات الحالية - ولكل حرفة طائفة يرأسها شيخ يُسمَّى شيخ الطائفة، وإليه النظر في شئونها. ولمشايع الطوائف الصناعية نواب أو وكلاء يُعرفون بالنقباء، يختارهم إما

حُكَّامُ المدن التي يُقيمون فيها وإما السلطة العليا في القاهرة، وكانت الصناعاتُ الصغرى متفرعة إلى عدة أفرع: فمنها الصناعاتُ والمهن المتعلقة بالمواد الغذائية، كطحن القمح والذرة وضرب الأرز وطحن البن واستخراج السكر من القصب وعَصْر الزيت من السمسم وبذر الكتان، واستخراج الخل من البلح أو الزيت، ثم الصناعة الخاصة بالملابس، وهي غزل القطن والكتان والصوف، ونسج الأقمشة الحريرية وصناعة اللبَّاد، وصناعة الأقمشة وقصرها وتبييضها، ثم صناعة الأحذية وسُروج الخيل. أما الصناعات المتعلقة بالعمران فكانت ضرب الطوب ونَحْت الأحجار وصُنع الجير والجبس، والمصيص، وقطع البلاط وتركيبه، وصناعة أواني الزجاج، وتنجيد الأثاث وصناعة الفخار والخزف، وصناعة البارود، وصنع الأسلحة وإصلاحها، والحدادة والخراطة وبناء السفن وصناعة النحاس وتبييضه. وكان الحُرَّاطون أمهر صناع القطر المصري، وكانت صناعتهم من أكثر الصناعات المصرية تقدماً، ونبع الكثير منهم في خرط «الكهرمان» والعاج والتفنن في إتقان أنابيب الشبكات التي كانت الوسيلة الوحيدة لتدخين التبغ. ومن الصناعات الأخرى صناعة الذهب وتركيب الأحجار الكريمة وسَكَّ النقود. وكان السَّقَّاءون يدخلون في عِداد الصناع، إذ كان عددهم كبيراً جداً في ذلك العهد لأنهم يحملون ماء النيل إلى جميع السكان في القاهرة والبنادر، كما كان هناك المكارون والحمالون والنوتية في النيل.

وكانت أهم المدن في مصر بعد العاصمة القاهرة: الإسكندرية ورشيد ودمياط والمحلة الكبرى وسمنود والمنصورة وقلوب وبلبيس ومنوف وطنطا وأسيوط وجرجا وبني سويف ومدينة الفيوم وأطفيح والجيزة وقنا وإدفو.

ومع كل ذلك، كانت مصر- قياساً باقتصاديات دول ذلك الزمان- مركزاً ثرياً من مراكز التجارة العالمية، لكنها كانت منزوعة الخيرات، إذ كان خراجها- أو دخلها- يذهب في معظمه إلى سلطة الباب العالي العثماني، ولم يكن عجباً بالتالي أن تطمح دولة مثل فرنسا تعيش ظروفاً اقتصادية صعبة بعد سقوط نظام حكمها الملكي وصعود الجمهورية، إلى احتلالها والاستيلاء على خيراتها، وكان ذلك إيذاناً بمولد أوضاع دولية جديدة، ويحدث تغييرات داخلية عميقة الأثر. والتأثير في مصر، وإلى صعود شخصيات واختفاء أخرى، وإلى الكشف عن معادن الرجال في أحلك الظروف وأقساها، وهو ما تمثل جلياً في حالة السيد محمد كُريم- موضوع كتابنا هذا- إذ لولا الهجمة الفرنسية على مصر لما ظهرت شخصيته الحقيقية على مسرح الأحداث ولما دخل تاريخ مصر الحديث من أوسع أبوابه.

الفصل الثالث

من المولد حتى الولاية

في حارة شعبية متواضعة يضمها حي الأنفوشي - أحد أقدم أحياء الثغر السكندري - وُلِدَ محمد بن عبد الرازق كُرَيْمٍ، قبل النصف الأول من القرن الثامن عشر. وتكاد جميع المراجع التاريخية تتفق على مجهولية تاريخ ميلاده، وإن كانت تتفق على أنه تخطى الستين من عمره حين نفَّذ فيه الفرنسيون حكم الإعدام، وبالتالي يمكن القول إنه ولد تقريباً عام ١٧٤٠ أو قبل ذلك بعدة سنوات، كما أن المراجع لم تذكر اسماً للحارة التي وُلِدَ فيها، وبالطبع رقم المنزل، ففي ذلك الوقت لم يكن تقليد تسمية الحارات والأزقة وأرقام المنازل قد عُرف بعد، بل كان لكل حارة شيخ، يعرف البيوت ومالكيتها وقاطنيها، ويشهد على عمليات البيع والشراء، كما أن شيخ الحارة كان عوناً للإدارة العامة للمدينة في جلب أي شخص مطلوب.

لكن المؤكّد أن محمد كُرَيْمٍ ولد في إحدى الحارات الثعبانية لحي الأنفوشي، وأنه عاش فترة صباه الأول في كفالة عمّه، بعدما فقد أباه، فلم يشعر بوطأة اليتيم، لكن الظروف لم تسمح له بالالتحاق

بالمدارس الإلزامية التي كانت قليلة العدد ولا يستطيع الالتحاق بها إلا أبناء الموسرين من وجهاء المدينة.

لم تكن الإسكندرية وقتذاك مدينة كبيرة، بل كانت تتكوّن من بضعة أحياء تحيط بالميناء، فتبدأ مشاهد عمرانها بعد منطقة «الشيخ العجمي» التي كانت ساحلاً شبه مهجور إلا من بعض البدو الرُحل الذين كانوا يقيمون فيه بعض الوقت كل عام، ثم تبدأ منطقة حقول التين التي سميت فيما بعد برأس التين، وكانت ظهيراً للميناء الممتد حتى السلسلة «الميناء الشرقي» - الشاطبي الآن - ولم تبتعد الإسكندرية عن تلك الحدود وكانت تضم أحياء الأنفوشي وبحري «الورديان» والمنشأة «المنشية» ثم الرمل وأخيراً الشاطبي، ولم يزد عدد سكانها عن ثمانية آلاف نسمة وكان الميناء هو الأساس الاقتصادي فطبقة السكان كانت تعمل إما في الخدمة البحرية وتسكن شواطئ المينائين وبالذات الشواطئ الواقعة إلى الجنوب من شبه جزيرة الفنار «فاروس» والمخصصة للإنشاءات البحرية «صناعة المراكب والفلاّك والزوارق الصغيرة» وكانت طبقة النجارين والحدادين هي الأشهر بين أبناء تلك الطبقة العاملة، فيما كان جزء آخر يعملون في الصيد، أو تجارة الشط، وكان السكان جميعاً يتكوّنون من مصريين «خُلص» ومن أتراك وعرب ومغاربة وأروام وسوريين ويهود ومن بعض المسيحيين من الأوروبيين.

جاء في وصف مصر، ما كتبه العالم الفرنسي جراتيان لوبير، الذي كان من العلماء المرافقين للحملة: «إنه لأمر مُثيرٌ للفضول حقاً أن تنظر في ظلّ الأسواق أو في الأحياء التجارية إلى تجمع حشد كبير من الناس ينتمون إلى جنسيات مختلفة، تجمعهم في سلام مصالح العلاقات التجارية لتفرقهم - هي نفسها - في ضجّة، عشر مرات وربما عشرين مرة في اليوم الواحد، إن المرء لا يمكنه إلا في لوحة حيّة أن يُقدّم العناصر التي لا نهاية لها والتي هي بصمات الطبيعة على المكان بمثل ما لها من بصمات، كذلك على حركة جسم الإنسان، وفي هذه اللوحة الحية فقط يُمكن أن نتيّن كذلك - الاختلافات الخلفية والخلقية التي يضيفها الطقس والتعليم والدين إلى طابع الإنسان وإلى آرائه ووجوده.

وكانت تجارة الإسكندرية تقوم على تصدير الحبوب والأرز والنطرون من مصر، في مقابل البنّ من الجزيرة العربية، وبعض بضائع الهند التي تصلها عن طريق البحر الأحمر، ومن ميناؤها كانت مصرُ تتبادلُ الأصواف والحرير والأواني الزجاجية، وغيرها من منتجات ذلك الزمان، من مارسيليا وليفورنيو والبندقية «فينسيا» واسطنبول «مقر الحكم العثماني» إضافة إلى تبادلات تجارية كثيرة مع موانئ أخرى عديدة.

وكانت «صناعة» الإسكندرية تضم ٢٠٠ نولاً لصنع المنسوجات الحريرية الخفيفة والخاصة بملابس الطبقة الميسورة من كلا الجنسين، و٤٠٠ نولاً لصنع قماش التيل المسمى مغربين، لصنع القمصان التي يرتديها أبناء الطبقات الشعبية، و٥٠ نولاً لصنع منسوجات صوفية خشنة لملابس العربان، و٣٠ مصنعاً للصابون الذي كانت زيوته تُستورد من كريت وسوريا. أما صناعة الجلود فقد اشتهر عن الإسكندرية- فى ذلك الوقت- إنتاجها الجلد المراكشي الأحمر، وهو جلدٌ ثمينٌ بالغ الجودة، وكان يحظى بإقبال كبير فى القاهرة ومدن مصر الأخرى، وصولاً إلى بعض البلاد الإفريقية جنوب السودان وشرقها.

فى تلك المدينة عاش محمد كُرَيْم طفولة لم يتسنَّ له التعليمٌ خلالها إلا فى الكتاتيب المُلحقة بالمساجد، فقد كانت الإسكندرية تضم ٨٨ مسجدًا من بينها ٣٦ مسجدًا كبيراً و٤٢ مسجدًا صغيراً، وكانت الكتاتيب مُلحقة بجميع المساجد على السواء، لتعليم القراءة والكتابة والحساب وتحفيظ القرآن والتفقه فى الأحاديث، فكان «خريجو» هذه الكتاتيب يتساوون علماء- وربما مكانة- مع خريجي الأزهر، وكان عددهم محدوداً، لذا كان يتم الاستعانة بهم فى أعمال الحسابات وكتابة العرائض والشكاوى، وكانت صنعة لمن لا صنعة له، إلا أن عمَّ اليتيم- بعد أن أصبح شاباً- افتتح له دكاناً لوزن البضائع، التي

كانت تُوضَعُ على الميزان القباني - والذي مازال يُستعمل حتى الآن في أسواق تجارة الجملة- أي أن محمد كُريم أصبح قبانياً، وهي صنعة مُربحة إذا عرفنا أن عدد القبانية كان قليلاً وقتها في مقابل تجارة يومية لا تتوقف من سفن مُبحرة وأخرى رَسَتْ لتوها، وكان من أهم صفات القباني أن يكون صبوراً واسع الصدر ودوداً، وفوق ذلك أن يكون يقطاً لأن أي خطأ في الميزان يمكن أن يثير أحد الطرفين - البائع أو المشتري- وأن تنتهي تلك «الإثارة» بمعركة. وما أدراك ما كلمة معركة في ذلك الزمان.

اشتهر محمد كُريم في حيّه بدمائة الخلق والودّ البالغ، وسأهم اشتراكه في بعض المناقشات العلنية التي كانت تضمُّها المساجد أو باحاتها حول أمور في الفقه والعقيدة- إلى ذبوع شهرته بين الأحياء المجاورة، فلم يلبث طويلاً حتى صار من «سادة» المدينة الذين يُشار إليهم بالعلم والأخلاق، فكانت الأحياء المختلفة تستعين به في خلافاتها الداخلية فيعطي رأيه السيد الذي تلتزم به الأطراف غالباً.

ولم يأت عام ١٧٩٠ إلا ليحمل بشرى «السيادة» الفعلية لمحمد كُريم، حين آلت ولاية مصر إلى سلطة مشتركة بين مراد بك وإبراهيم بك، فاختار مراد بك محمد كُريم والياً على الإسكندرية ومديراً لجماركها ومتصرفاً في أحوالها، وهنا خلع عليه لقب «السيد» الذي كان قريناً لمن يتولّى إدارة أي مدينة أو منطقة، واستمر كُريم يعمل

بِهَمَّةٍ ونشاط، وكان من بين مهامه جمع المكوس «الضرائب» من التجار وتقديمها للسلطة المركزية في القاهرة، أي أنه كان مديراً للضرائب أيضاً، وكانت من صلاحياته اختيار القضاة وشيوخ الإفتاء وأئمة المساجد وصاحب الشرطة، وبالتالي أفراد الشرطة ذاتهم، وكانت حامية المدينة تتبعه مباشرة وتدين له بالقيادة والولاء التام، واحتفظ السيد كُرَيْم بتجارته حتى توسَّعت، وابتنى له داراً أوسع، «ووسَّع» على بنيه وبناته، وبدأ أن حياة الرغد والرفاهية قد بدأت تعرف طريقها إلى حياة ذلك الرجل الذي نشأ يتيمًا. ويبدو أن ذلك اليتيم كان أساساً لتعامله الودود مع الناس، وهي المودَّة التي جعلته أشهر شخصيات المدينة قبل أن يصل خبره لمراد بك - القطب الآخر في حكم مصر - فيعهد إليه بقيادة هذا الثغر الهام.

وعنه يقول عبد الرحمن الجبرتي:

«كان في أول أمره قبانياً يزن البضائع في حانوت بالثغر وعنده خفة في الحركة وتودُّد في المعاشرة، فلم يزل يتقرَّب إلى الناس بحسن التودُّد، ويستجلب خواطر حواشي الدولة، وغيرهم من تجار المسلمين والنصارى ومن له وجاهة وشهرة في أبناء جنسه، حتى أحبه الناس واشتهر ذكره في ثغر الإسكندرية ورشيد ومصر، واتصل بصالح بك، الذي كان وكيلاً بدار السعادة وله الكلمة النافذة في ثغر رشيد وضواحيها، فقلَّد أمرها لعثمان خجا، فاتحد به وبمخدومه السيد

محمّد كُرَيْم، واتصل بمراد بك بعد صالح أغا، فتقرّب إليه ووافق منه الغرض، ورفع شأنه على أقرانه، وقلّده أمر الديوان والجمارك بالغر، ونفذت كلمته وأحكامه، وتصدّر لغالب (معظم) الأمور، وزاد في المكوس والجمارك ومصادرات التجار، خصوصاً من الإفرنج.

و السطور الأخيرة مما سبق تثير الالتباس، إذ إن الجبرتي - وكان أهم من أرخ لتلك الفترة - يكاد يلصق بكُرَيْم تعسفًا بالتجار، بقوله «وخصوصاً من الإفرنج»، ليصل إلى السبب الذي تحجّجت به الإدارة الفرنسية في إطلاق حملتها على مصر، ويُبَرِّر اعتقاله على أيدي قادتها، بأنه كانت نتيجة «لظلمه» وزيادته للضرائب، في حين أن علماء الحملة الفرنسية الذين وضعوا كتاب «وصف مصر» لم يشيروا إلى تلك «المظالم» المزعومة، لأنهم الأكثر معرفة بأن ذلك لم يكن إلا سبباً ظاهرياً لتبرير هجمتهم البربرية المفاجئة على الشرق، والتي بدأت - كما تبدأ دائماً - بمصر، باعتبارها أهم دولة في المنطقة منذ قديم الأزل، أو باعتبارها مفتاح الشرق كله. ذلك الشرق الذي كان نابليون بونابرت يحلم بالجلوس على عرشه وتأسيس إمبراطوريته الخاصة متشبهاً بالإسكندر المقدوني الذي كان الهاجس الأكبر الذي يورق نابليون في أحلامه ويقظته ويحاول تقليده ليصيب بعضاً من خلود ذكره الذي مازال التاريخ يحفظه له وسيظل.

الفصل الرابع

1948-1949

بدايات الحملة

لم تبدأ الحملة الفرنسية فجر ذلك اليوم الأول من يوليو ١٧٩٨ حين صحا البدو الذين يعيشون على شاطئ الشيخ العجمي على جحافل الفرنسيين وسُفْنهم الحديثة الضخمة، لأن ذلك كان ترجمة للبداية الحقيقية للحملة، والتي بدأت بالضبط في ٩ فبراير ١٧٩٨، بتقرير قدّمه القنصل الفرنسي في مصر «شارل مجالون» إلى حكومته، والذي يوضح فيه أهمية استيلاء فرنسا على مصر ومنتجاتها وتجارها، وما ينتظر فرنسا من أرباح ومزايا، تبعه تقرير وزير الخارجية الفرنسي «تاليران» الذي قدّم عرضاً للعلاقات القديمة والتاريخية بين فرنسا ومصر، كما أنه وفّر غطاء من الحجج لتبرير ذلك الغزو، كما تناوّل تاليران وسائل التنفيذ والتجهيز للحملة، وكذلك وضع خطة الغزو، لكنه لم ينسَ الدعوة إلى مراعاة تقاليد المصريين وعاداتهم وشعائهم الدينية وإلى استمالة المصريين وكسب ودّهم باحترام علمائهم وشيوخهم.

لكن التقرير أغفل سبباً جوهرياً، هو قطع الطريق على العدو اللدود (الإنجلترا) خصوصاً وأن حالة الحرب بينهما كانت مُعلنة والأجواء متوترة وحالة التربص بينهما قائمة.

في ١٢ أبريل من نفس ذلك العام الحاسم أصدرت حكومة الإدارة الفرنسية قرارها بتكوين «جيش الشرق»، تضمّن مقدمة وستّ مواد، اشتملت المقدمة على الأسباب التي دعت إلى الحملة وأولها- وربما أهمها المعلن- عقاب المماليك الذين أساءوا معاملة الفرنسيين واعتدوا على أموالهم وأرواحهم، والبحث عن طريق تجاري آخر، بعد استيلاء البريطانيين على طريق رأس الرجاء الصالح ومنعهم لإبحار السفن الفرنسية فيه، مما أضّر كثيراً بفرنسا اقتصادياً واستراتيجياً، كما كلف القرار قائد الحملة الجنرال نابليون بطرد الإنجليز من مستعمراتهم في الشرق، وكذلك في الجهات التي يستطيع بونابرت الوصول إليها والقضاء على مراكزهم التجارية في البحر الأحمر، والعمل على شق قناة برزخ السويس «قناة السويس لاحقاً».

ولم يأل الجنرال بونابرت جهداً في تجهيز سفنه وجنوده، ولم يأت يوم ١٩ مايو حتى بدأت الحملة انطلاقها من مدينة طولون جنوب فرنسا، بجيش بلغ تعدادهُ أكثر من ٣٦ ألف جندي وضابط، يرافقهم ١٢٠٠ عالم وخبير، تحمله ٣٠٠ سفينة، ويحرسهم أسطولٌ مُكوّن من ٥٥ سفينة حربية مُدجّجة بأحدث المدافع البحرية التي لم يكن الشرق يسمع عنها وعن قُدراتها التدميرية.

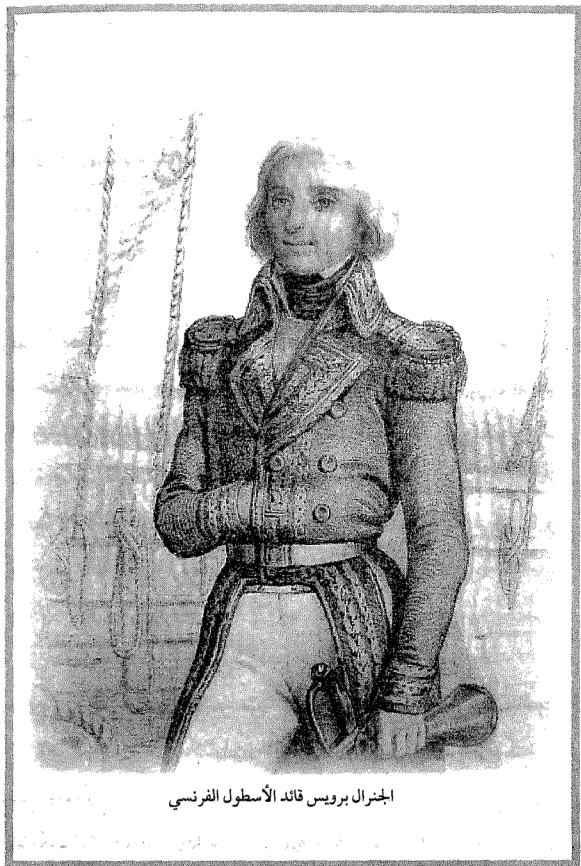
ما إن تحرّك الأسطول الضخم حتى وصلت أخباره إلى البريطانيين الذين كانوا في حالة تحفّز وجهوزية تامة، فانطلق الأميرال البحري نيلسون بأسطول حربي سريع الحركة ليحجّب البحر المتوسط بحثاً عن

الغريم التقليديّ للإيقاع به في مصيدة بحرية لا شك فيها، خصوصاً وأنّ البحرية البريطانية كانت أكثر تطوراً وتحديثاً من مثيلتها الفرنسية التي تأثرت بسلبيات الثورة الفرنسية التي قامت بإعدام كلّ القادة المرتبطين بالولاء للويس السادس عشر.

أبحرت الحملة الفرنسية في مياه المتوسط وهي لا تشعر بالخطر الإنجليزي المُحدِّق بها، وكان من حُسن حظّ نابليون أنه عرَّج على جزيرة مالطة التي كان يحكمها فرسان القديس يوحنا، وكانوا آخر فلول الصليبيين ويعيشون تحت حماية قيصر روسيا. واستغرق ذلك الاحتلال «العابر» ثلاثة أيام، كانت كافية ليسبق الأميرال البحري الإنجليزي غريمه الفرنسي ويصل إلى ميناء الإسكندرية مبكراً ويرسل بعثة صغيرة للتفاهم مع حاكم المدينة محمد كُريم وتطمينه بأنهم حضروا للتفتيش عن الفرنسيين الذين خرجوا بحملة كبيرة وقد يهاجمون الإسكندرية في أيّ وقت.

وفي ذلك يقول الجبرتي:

في يوم الأحد، العاشر من شهر محرم الحرام من هذه السنة - ١٢١٣ هـ - وردت مكاتباتٌ على يد السُّعاة من ثغر الإسكندرية، ومضمونها: أنه في يوم الخميس حضر إلى الثغر عشرة مراكب من مراكب الإنجليز، ووقفت على البُعد بحيث يراها أهل الثغر، وبعد قليل حضر خمسة عشر مركباً أيضاً، فانتظر أهل الثغر ما يُريدون،



الجنرال برويس قائد الأسطول الفرنسي

وإذا بقارب صغير واصل من عندهم وفيه عشرة أنفار فوصلوا إلى
البرّ، واجتمعوا بكبار البلد - والرئيس إذ ذاك فيها والمشار إليه بالإبرام
والنقض السيد محمد كُرِّيم - فكلَّموهم واستخبروهم عن غرضهم،
فأخبروا أنهم إنجليز حضروا للتفتيش على «عن» الفرنسيين لأنهم
خرجوا بعمارة «أسطول» عظيمة يُريدون جهة من الجهات، ولا
ندري قصدهم فرمّا دَهَمُوكم «داهموكم» فلا تقدرّون على دفعهم ولا
تتمكنون من منعهم، فلم يقبل السيد محمد كُرِّيم منهم هذا القول،
وظنَّ أنها مكيدة، وجاوبهم بكلام خشن، فقالت رُسُل الإنجليز:
نحن نقف بمراكبنا في البحر محافظين على الثغر، لا نحتاج منكم
إلا الإمداد بالماء والزاد بثمنه، فلم يجيبوهم لذلك، وقالوا: هذه بلاد
السلطان «العثماني» وليس للفرنسيين ولا لغيرهم عليها سبيل،
فاذهبوا عنا. وعندها عادت رُسُل الإنجليز وأقلعوا في البحر. ثم
أرسل السيد كُرِّيم إلى كاشف البحيرة ليجمع العربان ويأتي معهم
للإسكندرية، فلمّا قرئت تلك المكاتبات بمصر «أى في القاهرة» حصل
لغظ لكثير من الناس... ويستكمل الجبرتي: أنه ورد في ثالث يوم،
بعد ورود المكاتب الأولى، مكاتبات أخرى مضمونها أن المراكب
التي وردت الثغر «أي الإنجليزية» قد رجعت. فاطمأن الناس وسكن
القليل والقال، وأما الأمراء «المماليك» فلم يهتموا بشيء من ذلك،
ولم يكثرثوا به، اعتماداً على قوتهم وزعمهم أنه إذا جاءت جميع
الإفرنج فإنهم «أي المماليك» سيدوسونهم بخيولهم..!

كانت تلك هي المواجهة الأولى للسيد محمد كُريم وقادة المدينة أمام قوة عظمى من القوتين، وقد أثبت صلابة في الرأي واستعداداً للمقاومة جعلت رسل نيلسون يدركون أنهم سيدخلون معركة لم يخططوا لها وأنها ستبعدهم عن هدفهم المنشود المتمثل في تدمير القوة البحرية الفرنسية التي كانت سبباً رئيسياً لخروجهم إلى البحر وبحثهم المضني فيه عنها...!

أثارت «زيارة» الإنجليز المفاجئة والسريعة شكوك السيد كُريم وشيوخ الإسكندرية، فأرسلوا إلى مراد بك - وكان يسكن الجيزة - بما حدث، وبالمخاطر التي قد يجرّها مجيء الفرنسيين، فأخذ في تجهيز ما أمكنه من الجنود والمدافع التي كانت متوافرة - وكان معظمها قديماً متهاكاً عكس الأسلحة الحديثة التي يملكها البريطانيون والفرنسيون، وبدأ المئات من جنود إبراهيم بك - من ناحية أخرى - تأخذ طريقها إلى مصاحبة قوات مراد بك لتتجه من فورها لإغاثة الثغر..

«زيارة» الإنجليز تمت يوم الخميس، وفيه رحلوا، لكن تباشير صباح يوم الإثنين الأول من يوليو لم تلح إلا وكانت ظلال ثقيلة وقائمة تحتل الأفق في مواجهة الإسكندرية التي لم يبد أنها فوجئت بالضيف الثقيل القادم، إلا أن كثرة السفن وضخامتها هي التي روعت الكثيرين من رجال الحامية التي كان مقدراً لها أن تكون أول قافلة لشهداء المدينة في يوم سيكون مشهوداً ولن ينساه السكندريون، بل المصريون أبداً.

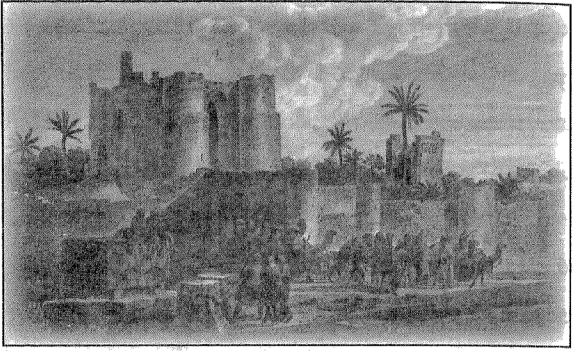
الفصل الخامس

احتلال الإسكندرية

رسا الأسطولُ الفرنسيُّ الضخمُ في البحر، قبالة المدينة، ومن بين سُفنه الضخمة انسلت عدّة مراكب صغيرة عليها بعض الجنود وعلماء يجيدون العربية إلى الشاطئ، وطلبوا القنصل الفرنسي للمفاهمة، ومعهم بعضُ أبناء المدينة، فلمّا نزلوا إليهم احتجزوهم حتى آخر الليل، ثم تحوّل بعضُ المراكب الخفيفة إلى جهة «الشيخ العجمي» وطلعوا متسللين إلى البرّ ومعهم آلاتُ الحرب، فلم يشعر بهم أهل الثغر ومعهم من انضم إليهم من العربان المجتمعين خلف لواء كاشف البحيرة، ورغم ذلك العدد غير القليل، فإن مدافع الأسطول الفرنسي بدأت تفتح جحيمها، فلم يستطع المدافعون الثبات أمام ذلك الهول الذي انفتح عليهم فجأة ولم يعهدوا مثيلاً له من قبل، وبدأ العربان يتقهقرون بجيادهم مُسجّلين أول هزيمة تلحق بالمدينة، قبل أن يعود من تبقى من الحامية وأهل المدينة، الذين كانت تحرّكهم الحماسة أكثر من أي شيء آخر، إلى التمرس وراء الجدران، وداخل البيوت، وبدأ جنود نابليون في اجتياح الأحياء القريبة من الميناء بعد أن أحكموا

قبضتهم عليه واحتلاله، لكنهم ووجهوا بمقاومة شرسة من الأهالي، قادهم فيها حاكمُ المدينة السيد محمد كُرَيْمٌ، من بيت لبيت، ومن حارة لأخرى، ومن شارعٍ لِحَيٍّ، لكن الأسلحة القليلة التي يملكونها لم تصمدُ أمام النيران الفرنسية الحامية، فبدأوا يتساقطون بين قتلى أو جرحى، واستسلم كثيرون للغزاة، فيما كان كُرَيْمٌ يقود عددًا من جنوده ويناور الغزاة، حتى لجأ إلى قلعة قايتباي المطلَّة على البحر، محاولاً التشبث بالموقع حتى تدركه نجدة مراد بك التي لم يكن يظن أنها ستتأخر أكثر مما تأخَّرت، لكن الساعات مرَّت والذخيرة نفدت والفرنسيون حاصروا القلعة وطالبوا المعتصمين فيها بالاستسلام فاضطر السيد كُرَيْمٌ إلى ذلك مُكرِّهًا.

في القاهرة كان إبراهيم بك قد ركب إلى قصر العيني وحضر عنده مراد بك من الجيزة مقر إقامته، واجتمع باقي الأمراء والعلماء وقاضي القاهرة، فاتفق رأيهم على إرسال مكاتبة بخبر هذا الحادث إلى إسماعيل باشا «اسطنبول» - مقر الخلافة العثمانية - وأن يُجهَّز مراد بك عساكره ويخرج لملاقاة الفرنسيين، وانفضَّ المجلس على ذلك، وكتبوا «المكاتبة»، وأرسلها بكر باشا مع رسول خاص، وأخذوا يستعدُّون للحرب وقضاء اللوازم والمهمَّات، واستغرق ذلك خمسة أيام كانت وبالاً على أهل القاهرة، حيث قام المماليك بمصادرة «الأرزاق» من الناس، وأخذوا يَسْتَوْلُون على ما يحتاجونه بدون



استيلاء الفرنسيين على قلعة قايتباي

ثمن. وبعد صلاة الجمعة ارتحل مراد بك، بعد أن تكاملت عسكره وصناجقه، وأخذ معه معدّات كثيرة من المدافع والبارود وسار براً مع الخيالة، أما الرجال - المشاة - وكانوا يسمون «الألداشات القلينية»، ومعهم الأروام والمغاربة، فإنهم أبحروا في النيل. وكان مراد بك قد أمر بعمل سلسلة من الحديد «في غاية التخن والمثانة» طولها مائة وثلاثون ذراعاً لتنصبّ على البوغاز من البر إلى البر، لتمنع مراكب الفرنسيين من العبور لبحر النيل، وأن يعمل عندها جسر من المراكب ينصبّ عليها متاريس ومدافع، ظناً منهم أن الإفرنج لا يستطيعون محاربتهم براً، لكن الأمر لم يكن كما اعتقد مراد بك ومماليكه، وكان ذلك سوء تقدير أدّى إلى عواقب وخيمة.

في الإسكندرية كان الوضع مختلفاً، فبعد الاجتياح الكامل للمدينة أعلن الفرنسيون الأمان للمدينة شرط تسليم ما يملكه أهل الثغر من الأسلحة، وكانوا قد كتبوا باللغة العربية «منشوراً» موجهاً من قائد الحملة (نابليون بونابرت)، وطبعوه ووزعوه على أحياء المدينة كان نصه:

«بسم الله الرحمن الرحيم، لا إله إلا الله لا ولد له ولا شريك له في ملكه، من طرف الفرنساوية المبني على أساس الحرية والتسوية، السر عسكر الكبير أمير الجيوش الفرنساوية بونابرت، يعرف أهالي مصر جميعهم أن من زمان مديد الصناجق «يقصد المماليك» الذين يتسلطون في البلاد المصرية يتعاملون بالذل والاحتقار في حق الملة الفرنساوية، يظلمون تجارها بأنواع الإيذاء والتعدي، فحضر الآن ساعة عقوبتهم وأخرنا من مدة عصور طويلة هذه الزمرة من المماليك المجلوبين من بلاد الأزابكة والجراكسة يفسدون في الإقليم الحسن الأحسن «يقصد مصر» الذي لا يوجد في كرة الأرض كلها «مثيله»، فأما رب العالمين القادر على كل شيء فإنه قد حكم على انقضاء دولتهم. يا أيها المصريون، قد قيل لكم إنني ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم، فذلك كذب صريح فلا تصدقوه، وقولوا للمفترين إنني ما قَدِمْتُ إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين، وإنني أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه والقرآن

العظيم. وقلوا أيضًا لهم إِنَّ جميع الناس متساوون عند الله، وإنَّ الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط، وبين الممالك والعقل والفضائل تضارب، فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شيء حسن فيها من الجواري الحسان والخيل العتاق والمساكن المفرحة، فإنَّ كانت الأرض المصرية التزامًا للممالك فليرونا الحجة التي كتبها الله لهم، ولكن ربَّ العالمين رءوف وعادل وحليم، ولكن بعونه تعالى من الآن فصاعدًا لا ييأس أحدٌ من أهالي مصر عن الدخول في المناصب السامية وعن اكتساب المراتب العالية، فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور، وبذلك سينصلح حال الأمة كلها، وسابقًا كان في الأراضي المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتاجر المتكاثر، وما أزال ذلك كُلُّه إلا الظلم والطمع من الممالك.

أيها المشايخ والقضاة والأئمة وأعيان البلد. قولوا لأمتكم إنَّ الفرنساوية هم أيضًا مسلمون مخلصون، وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا في رومية الكبرى «يقصد روما» وخربوا فيها كرسي البابا الذي كان دائمًا يحثُّ النصارى على محاربة الإسلام، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردها منها الكوالرية «يقصد فرسان القديس يوحنا» الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين ومع ذلك الفرنساوية في كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة

السلطان العثماني وأعداء أعدائه، أدام الله ملكه، ومع ذلك فإن المماليك امتنعوا عن إطاعة السلطان غير ممثلين لأمره، فما أطاعوا أصلاً إلا لطمع أنفسهم، طوبى ثم طوبى لأهالي مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير، فيصلح حالهم وتعلو مراتبهم، طوبى أيضاً للذين يقعدون في مساكنهم غير مائلين لأحد من الفريقين المتحاربين، فإذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب، لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على المماليك في محاربتنا فلا يجدون بعد ذلك طريقاً إلى الخلاص ولا يبقى منهم أثر».

وإذا كنّا قد نشرنا النصّ كاملاً، فإننا- بالرغم من الإطالة- أثّرنا ذلك لتعرف الأجيال مدى الزيف الذي تسلّحت به الحملة، بدءاً من الأهداف ونهاية بالنتائج، وزعم قائدها نابليون بوناپرت أنه خرب كرسى البابا، وأدّعاء دخوله الإسلام، وافتتاح منشوره بالبسملة ليقترّب من وجدان الناس الذين كان أكثرهم أمياً لا يقرأ ولا يكتب، وبالتالي لا يمتلك أدنى معرفة تؤهّله للتفريق بين الغث والسمين، أو بين الصالح والطالح، وإن كان المنشور يدسّ السم في العسل ويحاول أن يزوج وعيده بالويل والثبور وعظائم الأمور، بين كلماته المعسولة، إلا أن ذلك لم ينطل على المصريين، بفضل وعى قادتهم الدينيين أو الدنيويين، إضافة إلى ما حدث من تدمير وتقتيل بفعل الهجمة

الأولى التي روّعت المدينة بأسرها، ثم ما كان من أسْرِ واليها السيد محمد كُرمٍ.

أعجب نابليون بشجاعة كُرمٍ، فأطلق سراحه من الأسر، وتظاهرَ بإكرامه، حيث أبقاه حاكماً للإسكندرية رغم معارضة كبير ضبَّاط الحملة كليبر لذلك، وترك نابليون الوضع على ما هو عليه: محمد كُرمٍ الحاكم المدني للمدينة والجنرال كليبر حاكمها العسكري. فكيف كانت العلاقة بينهما وإلى أين انتهت؟!

الفصل السادس

بعد الاحتلال

قبل أن نستكمل أحداث ما بعد احتلال الإسكندرية لا يفوتنا هنا أن نذكر شهادة الفرنسيين في حق المدافعين عن المدينة قبل أن يسقط عزمهم أمام القوة الغاشمة التي لم يكن لهم قبلُ بها، ويحفظ التاريخ ما كتبه الجنرال «برتييه» في رسالته إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٧٩٨ يصف احتلال الفرنسيين للإسكندرية بقوله:

«إن الأهالي دافعوا عن أسوار المدينة دفاع المستميت، وقد أصيب في هذه الموقعة الجنرال كليبر بعيار ناري في جبهته فجرح جرحاً بليغاً، وأصيب الجنرال مينو بضربة حجر أسقطته من أعلى السور، فنالته رُضوضٌ كثيرة، وأصيب الأدميرال جنرال إسكال بجرح بليغ في ذراعه، من عيار ناري، وقتل اللواء ماس وخمسة ضباط آخرين».

وكتب الجنرال مينو إلى نابليون يقول: «إن الجنود يستحقون الثناء العظيم على ما بذلوه من الإقدام والهمة والذكاء وسط المخاطر العظيمة التي كانت تحيط بهم، لأن الأعداء «يقصد الأهالي» قد دافعوا عن المدينة بشجاعة كبيرة وثبات عظيم».

وقدر نابليون خسائر الجيش الفرنسي في الهجوم على الإسكندرية، في رسالته إلى الحكومة الفرنسية في باريس والتي كان يطلق عليها حكومة «الديركتوار» بثلاثين إلى أربعين قتيلًا، وثمانين إلى مائة جريح، وقدرها بعد ذلك في مذكراته بثلاثمائة بين قتيل وجريح، كما قدر خسائر السكندريين بسبعمائة إلى ثمانمائة بين قتيل وجريح، وأمر بدفن قتلى الفرنسيين حول عمود السواري في احتفال عسكري كبير، ونقشت أسماءهم على قاعدة العمود.

ولأن الإسكندرية كانت أولى المدن المصرية التي ينزل فيها نابليون، فقد عزم على أن يتبع فيها السياسة التي رسمها من قبل، وهي مجاملة الأهالي واجتذابهم إليه بالكلمات الطيبة والوعود المعسولة، وعقب احتلاله المدينة بادر إلى دعوة مشايخ المدينة وأعيانها لمقابلته، فلما اجتمع بهم أعرب عن تمنياته بالسعادة والرفاهية للشعب المصري، وكان الحوار بينه وبين السيد محمد كُرم، والذي سنذكره في الفصل اللاحق، كما أذاع منشوره الذي تكلمنا عنه، ثم أذاع نابليون أمره في جنوده وحذرهم عقابه إذا لم يحترموا الشعائر الدينية للأهالي، ونهاهم أن يتعرضوا لهم في أموالهم وأملاكهم.

ثم أصدر الجنرال برتبيه رئيس أركان الحرب أمرًا بتاريخ ٣ يولييه يتضمن تعليمات القائد العام في هذا الصدد وأهمها:

«أن القائد العام يريد أن يستمر الأهالي يؤدون شعائرهم الدينية في المساجد كما كانوا من قبل، ويحظر على الفرنسيين جميعاً،

من عسكريين وملكيين، دخول المساجد أو الاجتماع على أبوابها، وعليكم أن تأمروا ضباط الفرق أن يتلوا هذا الأمر على جنودهم، وأن يعيدوا تلاوة أمر القائد العام، والخاص بمعاينة النهب والتعدي على النساء، وعليكم أن تعدموا رمياً بالرصاص كل من يخالف هذه الأوامر. ومن المهم أن يدفع كل جندي من الجنود ثمن ما يبتاعه في المدينة، وأن يحافظوا على أموال الأهالي وكرامتهم، وعلينا أن نكتسب صداقتهم وأن لا نعادي سوى المماليك».

وفي يوم ٤ يولييه كتبت وثيقة بالعهود التي أخذها الفريقان كلاهما على الآخر وهذا نص الوثيقة:

«هذا ما تم الاتفاق عليه بين أعيان الإسكندرية الموقعين بأسمائهم وبين رئيس الأمة الفرنسية والقائد العام للجيش المعسكر في المدينة»: يستمر الأعيان على العمل بقوانينهم والقيام بشعائهم الدينية وقض المنازعات بينهم، مع مراعاة العدل والابتعاد عن مسالك الهوى، ولهم أن يختاروا القاضي الذي يتولى القضاء في محكمة الشرع من خيار العلماء المشهود لهم بالاستقامة والتقوى، وعليه أن لا يقضي في أمر إلا بعد الرجوع إلى رأي مجلس العلماء.

ويجتهد الموقعون على هذا في إقامة العدل ويبذلون ما في وسعهم لتحقيق هذا الغرض، وسيعملون جهودهم لما فيه صلاح البلاد وتوفير أسباب السعادة للأهالي ومحاربة الأشرار والمفسدين،

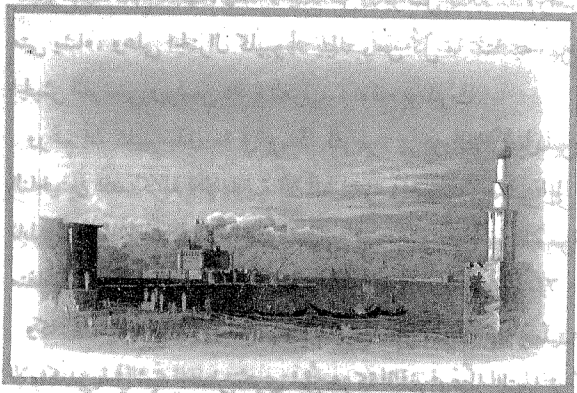
ويتعهدون كذلك أن لا يخونوا الجيش الفرنسي وأن لا يعملوا عملاً
يضر مصالحه، وأن لا يشتركو في مؤامرة تُدبر ضده، وتعهد لهم القائد
العام من جهته بأن يمنع كل جندي من جنوده من التعدي على أهالي
الإسكندرية، ويعلن أن من يرتكب من الجنود عدواناً أو ظملاً يُنكل
به ويعاقب بأشد أنواع العقوبة، ويتعهد القائد العام علناً بأن لا يجبر
أياً من الأهالي على تغيير دينه وتغيير شعائره الدينية، فإن مقصده هو
إقرار الأهالي في دينهم واطمئنانهم على أنفسهم وأموالهم، وسيبذل
في هذا السبيل كل ما لديه من قوة، ما داموا لا يقصدون به ولا بجيشه
سوءاً».

وقد وقّع على الاتفاق كلٌّ من: إبراهيم البرجي مفتي الحنفية،
سليمان الكلاف مفتي المالكية، محمد المسيري، أحمد عبد الله
الشافعي، حسن كانيد، عباس القويضي، مصطفى محمد».

وقبل أن يزحف نابليون بجيشه على القاهرة عين الجنرال «كليب»
قومنداننا (أى حاكماً عسكرياً) لدائرة الإسكندرية وضواحيها،
والجنرال «مانسكور» قومنداناً للموقع والقبطان «لبلاي» قومنداناً
للميناء، كما عهد إلى الكولونيل كرتيان تحصين ثغر الإسكندرية
وترميم قلاعها القديمة وإنشاء قلاع جديدة لجعلها بمأمن من البوارج
الإنجليزية، وترك في المدينة حامية مؤلفة من ٦٥٠٠ جندياً يضاف إليهم
٣٠٠٠ من بحارة السفن التي أفلّت الحملة إلى مصر، وأوصى نابليون



نابليون يتقدم جنوده



الميناء الشرقي في عهد الحملة الفرنسية.

الجنرال كليبر أن يبذل كل ما في وسعه لاستبقاء العلاقات الحسنة مع الأهالي وإيداء كل أنواع الاحترام للمفتين ورؤساء المشايخ في المدينة، وكما قلنا في الفصل السابق فإن نابليون قد أمر بإبقاء السيد محمد كُريم حاكمًا للإسكندرية وكتب له الخطاب التالي يوم مغادرته:

«إلى السيد محمد كُريم:

المعسكر العام بالإسكندرية في ٧ يولييه سنة ١٧٩٨

لقد سر القائد العام سرورًا تامًا من الخطة التي سلكها السيد محمد كُريم منذ قدوم الجيش الفرنسي. وإعرا بًا عن هذا يعينه في وظيفة محافظ دائرة الإسكندرية، وستصل إليه أوامره بواسطة الجنرال كليبر القائد العام للجهة، وهذا لا يمنعه من أن يرسل القائد العام رأسًا متى يشاء، وعلى الجنرال كليبر أن يطلب من كُلِّ ما تقتضيه مهام الجيش الفرنسي وبوليس دائرة العرب.. توقيع بونابرت.

ورغم أن كليبر بذل ما في وسعه لتوطيد مركز الفرنسيين من الناحيتين العسكرية والإدارية إلا أنه فشل في مهمته، فكتب إلى نابليون يقول إنه يعتبر الإسكندرية منفى له ويرجو منه أن ينقذه من منفاه بأسرع وقت.

وكانت حالة الحرب - والتربص الإنجليزي بالفرنسيين - قد جعلت الإسكندرية في شبه حصار بحري شلَّ حركة السفن وعطلَّ التجارة - وهي أكبرُ مورد لأرزاق الأهالي وثروتهم - فأخذ الكساد يضرب في

المدينة، ويشتدّ الفقر، فضاق الناس وازداد سخطهم من الاحتلال، في نفس الوقت الذي كانت الموارد المالية المحدودة لكليب لا تكفي لمرتبات الجنود، وهو ما دعا - في رسالة إلى نابليون بتاريخ ١٢ يولييه ١٧٩٨ - إلى القول بأن بحارة الأسطول قد خربوا ضواحي «أبو قير»، فكانوا يسرقون ثمار الأشجار، ويقطعون النخيل من جذوعها، وهو ما جعله (أي كليب) يلفت نظر الأميرال «برويس» قومندان الأسطول إلى كفهم عن هذا العدوان قائلاً له: «إنكم تقدرون عواقب هذا السلوك في الوقت الذي نحن محتاجون فيه إلى كسب قلوبهم»، وكان بعض الجنود في المدينة يخرجون على النظام ويرتكب السرقات، وبالرغم من محاولات كليب لتحسين علاقة السلطات الفرنسية بالأهالي، فإن روح السخط كانت كامنة في جوانحهم.

ويقول المؤرخ عبد الرحمن الرافعي:

الواقع أن الأهالي ما رضخوا للحكم الفرنسي إلا إذعاناً للقوة، وإنهم كانوا يتحينون الفرص للمقاومة والثبّة، وقد وقعت حادثة في يوم ١٣ يولييه سنة ١٧٩٨ كادت تؤدي إلى هياج عام لولا ما اتخذته الجنرال كليب من الحزم، فقد قُتل في ذلك اليوم أحد جنود مدفعية الأسطول ولم يُعرف قاتله، ووجدت جثته ملقاة في الشارع، وفي الوقت نفسه أُلقي في البحر خادم أحد الضباط فمات غرقاً، وحصلت

الحادثتان في نفس التوقيت تقريباً، وانتشر خبرهما في المدينة، وتحفز الناس للهياج، لكن كليبر اعتقل بعض أعيان المدينة بصفة رهائن، واستدعى حاكم المدينة الوطني السيد محمد كُريم، والقاضي الشرعي، وكبار الأعيان، وطلب منهم البحث عن الجناة ومعاقبتهم طبقاً لقوانين البلاد، وهدد بشنق من تقع عليهم القرعة من الرهائن إذا لم يعاقب الجاني في خمسة أيام.

وتعهد السيد محمد كُريم وزعماء المدينة بتعقب الجناة ومحاكمتهم، لكن البحث لم يؤدّ إلى أي نتيجة، وتبين أن القاتل - واسمه السيد أحمد - قد نجا بنفسه وأفلت من القصاص، فحوكم غيابياً بالمحكمة الشرعية، وحكم عليه قاضي الإسكندرية بالقصاص، وذلك في حضور عدد من العلماء وأعيان المدينة، وكتب بذلك إعلام شرعي. ويبدو أن الجنرال كليبر قد تحقق من أن الجندي القاتل هو الذي استهدف للقتل باعتدائه على الناس، ولذلك أصدر عقب الحادثة منشوراً إلى الجنود قال فيه:

«أيها الجنود، إنكم ستستهدفون لمثل هذه الحوادث إذا خالفتم أوامر القائد العام ولم تحترموا أملاك الأهالي وعاداتهم ودياناتهم، وقد رأيت من واجبي - حماية للأهالي ومحافظة واطمئنانا عليكم - أن أصدر إليكم الأوامر الآتية، تفادياً من عواقب الخروج عن حدود الواجبات والنظام:

أولاً: كل من يدخل مسكن أحد المسلمين في مكان النساء يعد محرّضاً على القتل والإخلال بالنظام ويحكم عليه بالإعدام.

ثانياً: كل من يتسلق بيتاً من بيوت المسلمين أو غير المسلمين لأي سبب من الأسباب يُعدّ سارقاً ويحكم عليه بالإعدام.

ثالثاً: كل من يصيد الحمام داخل المدينة باستعمال الآلات النارية وينشأ عن عمله تعريض حياة الأهالي للقتل والخطر، كما حدث من قبل، يُعدّ قاتلاً ويحكم عليه بالإعدام.

رابعاً: كل من ينتهك شعائر المسلمين الدينية في المساجد أثناء صلواتهم أو وضوئهم يُعدّ محرّضاً على الإخلال بالنظام ويحكم عليه بالإعدام». ورغم كل هذه الأوامر، ومحاولات كليبر المستميتة لحفظ النظام داخل المدينة إلا أن روح المقاومة كانت تستشري في النفوس وتنتشر، وكان للسيد محمد كُرمٍ دورٌ مؤثر في تنظيمها ونشرها وتزويدها بما يمكن من عتاد أو معلومات، لتُقَضَّ مضجع المستعمر الذي ظنّ أن كلماته المعسولة قد انطلت على الأهالي وأنه نجح في استمالتهم إليه باللعب على وتر كراهية المماليك الذين أذاقوا المصريين شتى صنوف القهر والسلب والاستعباد.

الفصل السابع

كُريم يقود المقاومة

في ٧ يوليه انطلق نابليون بقواته، ليكمل غزو مصر، إلى طريق دمنهور ثم الرحمانية، حيث واجهه المعسكر المصري الذي يقوده مراد بك. ويرى الجبرتي أن معركة الرحمانية لم تستغرق أكثر من ساعة، واعتبرها مجرد مناوشة بين طلائع العسكريين بحيث لم يقتل إلا القليل من الفريقين واحترقت مراكب مراد بك بما فيها من الجبخانه والآلات الحربية، واحترق فيها رئي الطوبجية «المدفعية» خليل الكردي، وكان قد قاتل في البحر ببسالة، لكن نارا علقبت بقلع المركب وسقط منها على البارود، فانفجر محرقا المركب بما فيه من المحاربين وتطايروا في الهواء، فلما عاين ذلك مراد بك داخله الرعب وولى منهزما، وترك الأثقال والمدافع، وتبعته عساكره، ونزلت المشاة في المراكب، وعادوا إلى القاهرة فرارا من المصير المخيف، ووصلت أنباء ذلك إلى القاهرة فاشتد انزعاج الناس، وركب إبراهيم بك إلى ساحل بولاق وحفر العلماء والوجهاء، فاتفق رأيهم على عمل متاريس من بولاق إلى شبرا بحيث يقيم في بولاق إبراهيم بك ومماليكه،

وكان العلماء يجتمعون بالأزهر كل يوم ويقرأون البخارى ويدعون بالدعوات، وكذلك مشايخ فقراء الأحمدية والرفاعية والبراهمة والقادرية والسعدية وغيرهم الطُّرق، وحين وصل مراد بك إلى بَرِّ إنبابة «إمبابة الآن» شرع في عمل متاريس ممتدة إلى بشتيل، وتولى ذلك هو وصناجقه وأمرأه وجماعة من خشدأشيته «حرسه الخاص» وأحضروا المراكب الصغيرة، وأوقفها على الساحل، وشحنها بالعساكر والمدافع، فصار البر الغربي والشرقي مملوئين بالمدافع والعساكر والمتاريس والخيالة والمشاة.

أما الأمراء بشكل عام فيشير الجبرتي إلى أن قلوبهم لم تطمئن لتلك الاستعدادات بعدما حدث في الإسكندرية، فشرعوا في نقل أمتعتهم من البيوت الكبيرة المعروفة إلى بيوت صغيرة مجهولة، واستمروا طوال الليالي ينقلون الأمتعة ويوزعونها عند معارفهم وثقاتهم، وأرسلوا بعضها إلى الأرياف، وأصبحت الطُّرق خالية، ولا تجد أحداً سوى النساء في البيوت والصغار وضعفاء الرجال، والأسواق مصفرة، والطرق مجفرة من عدم الكنس والرُّش، وغلا سعر البارود والرصاص، وخرج معظم الرعايا بالنبابت والعصي، وجلس مشايخ العلماء بزاوية علي بك ببولاق، يدعون ويبتهلون إلى الله بالنصر.

في ذلك الوقت كان محمد كُرم يقوم بواجبه، ليس كوالٍ على الإسكندرية، بل كمُخطِّط لمقاومتها الشعبية، ولم يحقق لنا بليون ما

كان يتمناه منه في اللقاء الذي جمعهما بعد أسره، وهو ما سجله «فيفان دينون» أحد رجال نابليون، والذي ذكر أن بونابرت لقي السيد محمد كُريم لقاء كُريماً وقال: «إني أخذتك وأنت تحمل سلاحك في وجهي ولي أن أجعلك أسيراً، ولكنك أبديت من الشجاعة ما يحملني على احترامك وتقديرك، لذلك أعين إليك سلاحك وأبقىك حاكماً على الإسكندرية كما كنت وأرجو أن تُبدي من الإخلاص للجمهورية الفرنسية مثلما أبديت لحكومة المماليك الفاسدة». وأضاف دينون ملاحظة شخصية له على محمد كُريم بقوله: «لقد لاحظت على ملامح ذلك الرجل الذكاء والدهاء، وكأنما كان يكتُم عواطفه عنا».

فيما بعد، ظهر أن السيد محمد كُريم، حين استسلم للقوة الفرنسية المحتلة، وقبل أن يعمل تحت إمرة نابليون، قد اعتزم في نفسه أمراً مختلفاً عما قد يتوقعه أحد، فقد كان من الممكن أن يرضى بأن يكون عميلاً للفرنسيين وأن يتعاون معهم لكي يحافظ على منصبه وجاhe، كما كان من الممكن أن يتحجج بأنه إنما يحترم بذلك وطنه وأهل مدينته أولاً وأخيراً وبغض النظر عن أي شيء آخر، الخيانة مثلاً. لكنه لم يكن من ذلك النوع، بل كان النقيض تماماً، وظهرت وطنيته الحقة في أفعاله التي تلت إبقاء نابليون له على كرسي حُكم الإسكندرية، فقد بدأت مقاومة سرية شرسة تنتشر في أزقة المدينة وحاراتها، كما اتصل مجاهدو البحيرة به، فكان منظماً للمقاومة ونافعاً في صُدور

الناس حماسة وغيره على الوطن وعلى ذلك المحتل الذي بدأ يكشف عن وجهه الاستعماري الحقيقي، رغم «منشور العسل» الذي بدأ به نابليون أول خطاه على تراب المدينة.

بدأت الخسائر تزيد في صفوف الجنود الفرنسيين، ووصل الفرع بينهم إلى الحد الذي منع فيه القادة جنودهم من السير منفردين، وأمرهم بالمشي جماعات، حتى يمنعوا أي سكندري من إلحاق الأذى بأحدهم، فقد كانت الاغتيالات صورة من صور تلك المقاومة، التي لا يستطيع أحد المزايدة على بسالتها، فشعب مجرد من السلاح الحديث يواجه جيشاً محتلاً منظماً وعلى أعلى درجات التدريب بحساب تلك الأيام، بل إنه كان يمثل مع الجيش الإنجليزي أقوى جيشين في أوروبا التي كانت هي رأس العالم وقتذاك، فآسيا كانت تعيش بعيداً عن الأحداث منكفئة حول ذواتها وحكام مقاطعاتها، ولم تكن على نفس الدرجة من التقدم والمدنية التي وصلت القارة العجوز «أوروبا» إليها، وإفريقيا كانت بلاداً مجهولة تعيش ذاتها وعلى تطهير «اليانكي» أو الأمريكيين الشماليين «الغزاة» أيضاً لشعوب الهنود الحمر السكان الأصليين للقارة قبل أن يكتشفها كريستوفر كولومبوس ويفتح عليها باب الجحيم الأوروبي المتمثل في سرطان الاستيطان فيها.

كان شعبُ مصر فعلاً مجرداً من السلاح، فقبل الحملة ذاتها لم يكن يستطيع حمل السلاح إلا المماليك ومن يمت لهم بصلة، وكان هؤلاء يعاملون أبناء الشعب المصري باعتبارهم عبيداً لهم: عليهم العمل سواء في الزراعة أو الصناعة - على بدائيتها - أو التجارة وعلى المماليك فرض الضرائب وجني الجبايات والاستيلاء على ما يشتهون من بضائع أو ثمار أو حتى بشر، وخصوصاً النساء والغلمان. صحيح أن الشعب كان يثور وكان يرفض الظلم لكن عقابه في هذه الحالات يكون قاسياً ومريراً ودموياً، وشعب مثل ذلك يواجه بأحدث آلات الحرب في زمانها ويبدأ مقاومة شعبية، لهو شعب جديرٌ بالحياة مثلما هو جدير بالاحترام.

قام محمد كُرَيْم بدور لا يستطيع أحدٌ أيضاً أن يزايد عليه، فقد كان يستنهض الهمم ويُرسل ما يستطيع الحصول عليه من أسلحة وأموال إلى المجاهدين الذين كانت شريحة منهم تختفي عن الأنظار في النهار وتعمل ليلاً في نصب كمين لجندي فرنسي «شرد» عن «قطيعه» المصاحب من جنود مُدجَّجين بالبنادق التي كانت هي الأسرع - وقتذاك - من البنادق «اليدوية» التي كان المماليك يُرهبون بها الشعب المغلوب على أمره. وساعد موقع كُرَيْم القيادي في معرفة تحركات الفرنسيين أولاً بأول، كما أنه قاوم بطريقته الخاصة محاولات كليبر الذي كره كُرَيْم منذ لحظة لقاؤهما الأول وظل على تلك الكراهية

العميقة حتى مشهد النهاية، في «حلب» خيرات مصر، ومن ذلك فرض «سلفة» مالية على أهل الإسكندرية قدرها ١٥٠ ألف فرنك، لكن الوالى محمد كُرمّ عارض ذلك بشتى الوسائل وبمختلف الحجج والتي كان منها أن الحرب التي وقعت أوقفت نشاط الميناء كلية وأن الناس تعاني من الكساد وغلاء الأسعار الذي بدأ ينهش أموالهم بسبب قلة «الوارد» من المنتجات وانعدام الصادر طبعاً، لأن الميناء كان محتلاً وطريق التجارة البحري كان مغلقاً، بل يمكن القول إن العمل بصوره المختلفة في شتى أنحاء المدينة كان معلقاً، ولو إلى حين، حين أَصَرَ كليبر على طلب السلفة الضخمة - وهي كانت كذلك بحساب تلك السنين. تباطأ كُرمّ في الموافقة عليها، ولم يُبد حماساً كافية لجمعها، وإذا تذكّرنا معاً أن عدد سكان المدينة لم يزد على ثمانية آلاف نسمة بين رجال ونساء وأطفال وحجّاز، لعرفنا مدى ضخامة تلك الضريبة وثقلها على كاهل الإسكندريين، لكن كليبر - فيما يبدو - كان يريد أن يجربّ ولاء كُرمّ لفرنسا، فلما رآه متهاوناً في ذلك التعاون المالي المطلوب، بدأت شكوكه تتزايد، وهو كما قلنا كره كُرمّ منذ أول لحظة وقعت فيها عيناه عليه، وأطلق خلفه بعض الجواسيس المصريين من ضعاف النفوس الذين لا يخلو منهم أيُّ وطن ولا أيُّ زمان، والذين يبيعون ضمائرهم لمن يدفع، لمراقبته بدقة، ومراقبة «مشاويره» التي بدت في أول الأمر عادية قبل أن تصبح

غامضة للفرنسيين، وعن طريق هؤلاء الخونة، تأكد كليبر أن كُرم هو القائد الفعلي للمقاومة الشعبية في الإسكندرية والبحيرة، وأنه يمدُّ المقاومين بكل ما تصل إليه يداه من سلاح وذخائر وأموال، بل وغذاء وكساء، وأن السكوت عليه سيحول حياة الفرنسيين إلى جحيم لا يطاق.

الفصل الثامن

اعتقال محمد كُريم

كانت المقاومة الشعبية للاحتلال الفرنسي تتحرك بحذر، مخافة التنكيل بالأبرياء من الأهالي، وكان ذلك - فيما تم التأكد منه لاحقاً - بأوامر محمد كُريم ذاته، إذ تعامل بذكاء مع رغبات المحتل، وفي نفس الوقت كان يغلف مساعداته للشوار بأقصى درجات السرية، لكن القشة التي قصمت ظهر البعير - كما يقول المثل - والتي أدت إلى اعتقاله، كانت تتمثل فيما حدث لكتيبة الجنرال «ديموي» الطوافة، والتي أمر نابليون بها كليبر لتأمين سلامة طرق مواصلات الجيش الفرنسي بين المدن والمواقع المهمة، وهو إجراء عسكري روتيني تأخذ به الجيوش الأجنبية عن الأراضي أو البلدان التي تحتلها، وكان خط سير الكتيبة يبدأ من الإسكندرية لتجوب بعض جهات «مديرية» البحيرة فتمر على دمنهور ثم رشيد ثم تعود إلى «أبو قير» فالإسكندرية، وتحركت الكتيبة يوم ١٧ يولييه ١٧٩٨ حسب خط السير المعد لها، لكنها لم تستطع التزود بما يكفيها من الماء والزاد، فالأهالي - الذين علموا من مصادر محمد كُريم بعزم القيادة الفرنسية على تجريد تلك الكتيبة -

قاموا بإخفاء الجمال التي كانت وسيلة النقل المنتشرة وقتذاك، وتهريبها من أماكن تواجدتها المعتادة في الأسواق أو الساحات، وحين فتش عنها الفرنسيون لم يجدوها فاضطروا إلى تحميل جيادهم بالماء والزاد بما يتلاءم وما عليها من أحمال أخرى عسكرية، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد، بل إن الجنرال ديموي قال في تقريره عما حدث: على بُعد فرسخ من الكريون- وهى بلدة من بلاد مركز كفر الدوار- هاجم الكتيبة عدد من العرب، وكان ذلك العدد يزداد كلما تقدمنا في السير، وقد شتتنا هذه الجموع بالرصاص، ولم نفقد سوى قتيل واحد وجريح، وقد داخلني الشك من الاتفاق بين هجوم هذا الجمع علينا ومغادرتنا للإسكندرية، وخيل إليّ أن هناك اتصالاً بينهم وبين أهالي الإسكندرية، ولكن الكتيبة تابعت سيرها ووصلت إلى دمنهور، وكنا في خلال هذه المسافة محرومين من الماء حرماناً تاماً، وكان من المستحيل علينا ونحن في الإسكندرية أن نحصل على جمل واحد أو قربة واحدة لحمل الماء، على رغم أوامر الجنرال كليبر. وبلغت بنا الحال أنه في يوم تحرك الفرقة اختفت الجمال من الإسكندرية ثم عادت إلى الظهور في شوارع المدينة في اليوم التالي لتحركنا منها، مما يدل على أن هناك تواطؤاً بين الأهالي وأصحاب الإبل.

ولقيت الكتيبة مشقة بالغة في طريقها إلى دمنهور، فقد كان الأهالي لا يزالون يتذكرون اعتداء الجنود على القرى أثناء زحف الجيش إلى

القاهرة، فكانوا يقابلون الفرنسيين بما استطاعوا من أنواع المقاومة.
«لما دخلت دمنهور لقيت بها تمردًا شديدًا، حيث اجتمع من الأهالي
نحو ستة آلاف معدين للقتال وقد امتلأت بهم الطرق والشوارع
وتغطت أسطح المنازل»..

ورأى ديموي أن الاصطدام بهذه الجموع الثائرة سيكون في غير
صالحه، فقام بإخلاء دمنهور بعد أن قتل بعض جنوده، فيما قامت
المدافع الفرنسية بصدد هجوم الجموع وانسحب إلى بركة غطاس،
وهناك استقى الجنود من الماء لكن العرب هاجمهم مرة أخرى،
فغزمت الكتيبة العودة إلى الإسكندرية وعدلت عن متابعة سيرها إلى
رشيد، وذلك بسبب ما عانته من متاعب وغارات في طريقها.

عاد ديموي بكتيبته إلى الإسكندرية، بعد أن عانت كثيرًا وخسرت
ثلاثين جنديًا بين قتيل وجريح وشريد، وأخفقت في مهمتها الموكلة
إليها. في نفس الوقت الذي كان الأهالي فيه يتعقبون مؤخرتها حتى
وصلت إلى الإسكندرية في ٢٠ يولييه.

وطار خبر ذلك الإخفاق، الذي عده الناس بمثابة هزيمة صريحة لقوة
من قوى الجيش الفرنسي المحتل، فأظهر أهالي الإسكندرية فرحًا بما
حلَّ بها، ولم يخفوا ابتهاجهم برؤية جنود الكتيبة وهم يدخلون المدينة
خائزي القوي، ومرتبكين وخائفين - لأول مرة منذ اجتياح نابليون
لمدينتهم. وقامت بعض «سرايا» المقاومة الشعبية بقتل عدد من الجنود

المالطيين المصاحبين للحملة، ناحية عمود السواري، وجرحت جندياً فرنسياً، مما دعا الجنرال كليبر إلى إنشاء مراكز حراسة على المرتفعات التي تُشرف على المدينة، لمنع توالي الهجمات وكشفها في الموعد المناسب، ولحماية الدوريات الفرنسية المسلحة التي كانت تجوب ضواحي الإسكندرية، وهي الدوريات التي فتكت بقوة من العرب كانت تكمن للفرنسيين قرب باب رشيد - وهو من أبواب الإسكندرية الشهيرة وقتها - وذلك يوم ٢٣ يولييه، فقتلت منهم ثلاثة وأربعين رجلاً.

ويؤكد المؤرخ الرافعي أن الفرنسيين لم يكونوا يتوقعون مثل هذه المقاومة الضارية بعدما دخل في يقينهم أن الأهالي قد أخلدوا للراحة واستكانوا للحُكم الفرنسي، وأكمل الجنرال ديموي، في تقريره: «إنني أسف كثيراً لأنني لم أجد في جولتي هذه مصرياً واحداً يحمل الشارة الفرنسية» كما استنتج ديموي مما حدث له في دمنهور أن هناك «مخابرات» سرية بين الإسكندرية والمدن التي مرت بها الكتيبة، وأن أهالي دمنهور تجمعوا واستعدوا لها، وهو ما يعني أنهم كانوا على علم ويقين راسخ بقدوم الفرنسيين فاستعدوا لها بما استطاعوا من سلاح أو أي شيء يستطيعون به إيذاء جنود الكتيبة.

تقرير ديموي الذي تقدّم به للجنرال كليبر، أثار الكثير من الشكوك حول السيد محمد كُرم، وبدأت عن طريق الجواسيس رقابة دقيقة له

ولتحرركاته- كما قلنا من قبل- وبالتالي فقد أعدت له قائمة اتهامات مألأى، أولها اتهامه بخيانة الجمهورية الفرنسية، باعتبار أن نابليون «وظفه» والياً على الإسكندرية، وهي نفس وظيفته السابقة على الحملة، أي أنهم اعتبروه جزءاً من السلطة الفرنسية على الإسكندرية، كما اتهمته بإثارة الهياج والعصيان في نفوس الأهالي، وكانت كتيبة ديموي- بالحالة التي عادت عليها من الإسكندرية- قد نالت من هيبة الجيش الفرنسي، فأراد الجنرال كليبر استعادة تلك الهيبة، وفي نفس الوقت القضاء على مظاهر المقاومة والرفض للوجود الفرنسي، فأمر بالقبض على السيد محمد كُريم، وبالفعل انتشر الجنود الفرنسيون حول منزله في الأنفوشي وحاصروه، وأمره بالخروج إليهم حتى لا تقع مذبحة، فأثر الرجل السلامة للأهالي، واستسلم للفرنسيين يوم ٢٠ يولييه- وهو نفس اليوم الذي عادت فيه الكتيبة المهزومة، فأمر كليبر بإرساله إلى ظهر السفينة «ديبوا» التي كانت راسية في ميناء الإسكندرية، والتي أقلته بدورها إلى «أبو قير» المرسى الرئيسي للأسطول الفرنسي، وفي بارجة الأميرال برويس «أوريان» اعتقل حاكم الإسكندرية. ومع ذلك فإن التاريخ يذكر أن القادة أو الضباط الفرنسيين كانوا يعاملونه باحترام بالغ، بل وكانوا يؤدون له التحية العسكرية..!

وكتب كليبر إلى الأميرال برويس قائد الأسطول قائلاً:

«لقد رأيت أعوان هذا الرجل يبقون ما بقوا أملين في عودته إذ هو ظل قريباً من المدينة، لذلك رأيتُ - قطعاً لهذا الأمل - أن أرسل به إليك لتعتقله على ظهر البارجة «أوريان». وفي نفس الوقت أوصى كليبر الأميرال بأن يحسن معاملة محمد كُريم إلى أن يعرض أمره على القائد العام ويقرر في شأنه ما يراه، وكتب إلى السيد كُريم يوم اعتقاله خطاباً قال فيه:

«إنني لم أقصد من إرسالكم إلى بارجة فرنسية إلا أن أمكنكم من أن تلحقوا بالقائد العام (يقصد نابليون) وعلى ذلك بعثت بكم إلى قومندان الأسطول الفرنسي ليسهل لكم الوصول إلى القاهرة عن طريق النيل، فإذا وصلتكم إلى مقابلة القائد العام أمكنكم أن تثبتوا له أنكم تستحقون ما وضعه فيكم من الثقة، وفي انتظار سفركم أرجو أن تبلغوني ما ترغبونه، وسأمر بأن لا يمنع عنكم كل ما تطلبون».

ورغم أن محمد كُريم لم تفت عليه مراوغة الرسالة ولا خداع كليبر له، إلا أن الأميرال برويس تلقى أسيره بالاحترام الواجب وإكرام مثواه، ثم كتب عنه إلى نابليون في رسالة بعث بها إليه بتاريخ ٢٦ يولييه - وهي آخر رسائله قبل كارثة أبو قير، حيث قال:

«أرسل إليَّ الجنرال كليبر، منذ ثلاثة أيام، حاكم الإسكندرية الوطني، فأفردتُ له غرفة كبيرة له ولحاشيته، وأنزلته نزلاً كُريماً وإنني

أعامله بكل رعاية واحترام، معتقداً أنني بذلك أحقق رغباتكم، إلى أن تصدروا أمركم في شأنه وتبثوا في مصيره».

وفي نفس اليوم الذي تم فيه اعتقال السيد محمد كُرَيْم، جمع الجنرال كليبر أعيان المدينة وأبلغهم خبر القبض عليه «للربية في إخلاصه للجمهورية الفرنسية»، وطلب إليهم أن يختاروا حاكماً للمدينة بدلاً منه، فوقع اختيارهم على السيد محمد الشوريجي الغرياني، ووعدوا بمعاونته في تأديته وظيفته، وقد كان موقف الحاكم الجديد دقيقاً حرجاً، لأن السيد كُرَيْم كان محبوباً محترماً من الأهالي، وقد زاد في احترامه، اضطهاد السلطة الفرنسية له، فماذا كان الغرياني يستطيع أن يفعل مكانه؟ أما الجنرال كليبر فقد كتب إلى نابليون رسالة لمناسبة القبض على كُرَيْم وتعيين الغرياني بدلاً منه، وتكشف في نفس الوقت الحالة النفسية للحاكم الجديد، قائلاً:

«أخبرني السيد محمد الغرياني، قبل أن يقبل وظيفة المحافظ «الحاكم»، أن أهالي الإسكندرية يختلفون عن سائر أهالي القطر، بأنهم أصعب حراساً وأقرب إلى القلق والهياج، وأبدى لي بعض استدراكات وملاحظات تخص إدارة المدينة، فأجبتة على ملاحظاته بأن الرجل الذي يتنبأ بمصاعب الوظيفة جدير بأن يعرف كيف يضطلع بها ويتغلب عليها، وبذلك أقنعتة بقبول المنصب».

وفي آخر رسالته، عرض الجنرال كليبر أمر السيد محمد كُريم على القائد العام وتمنى منه ألا يأمر بعودته إلى الإسكندرية، خوفاً من أن يتضاعف نفوذه في نفوس الأهالي، وأقر نابليون عمل الجنرال كليبر وأرسل إليه بتاريخ ٣٠ يوليو خطاباً من القاهرة جاء فيه:

«إنني لا أوافق على اعتقال كُريم وحسب، بل أمرت - فوق ذلك - باعتقال أشخاص آخرين».

وأصدر بوناپرت في ذلك اليوم منشوراً عسكرياً يعلن استيائه من سلوك أهل الإسكندرية، وأمر بأن يطلب من جميع الأهالي على اختلاف أجناسهم - تسليم أسلحتهم إلى قومندان الموقع، ومن يتأخر عن تنفيذ ذلك الأمر بعد ٤٨ ساعة من نشره فجزاؤه الإعدام، كما أمر بوناپرت بهدم منزل الشخص المتهم بقتل الجندي الفرنسي، وباعتقال ٥٠ شخصاً يكونون رهائن، وحبسهم على ظهر الأسطول إلى أن يتأكد من تغير سلوك أهل الإسكندرية، كما أصدر أمراً آخر بفرض ضريبة ثلاثمائة ألف فرنك على تجار الإسكندرية يحسب منها الثلاثون ألف فرنك التي فرضها الجنرال كليبر والباقي يجب جمعه خلال ٢٤ ساعة من نشر ذلك الأمر..!

كذلك أرسل نابليون إلى الأميرال برويس كتاباً في شأن السيد محمد كُريم، يُنبئه فيه بأنه قد تحقق من خيانتته، ويأمره على ذلك أن يكبله في الحديد ويسد عليه كل منفذ، حتى لا يهرب، وأن يسجن أتباعه

وحاشيته ويرسلهم مخفورين إلى الجنرال كليبر في الإسكندرية، كما أرسل إلى الجنرال كليبر صورة هذا الكتاب وأمره أن يعتقل كل من بقي في منزل السيد محمد كُريم من الحاشية، وأن يختم على داره وعلى أملاكه، وقال له في الرسالة: «إنه علم عن قدموا له الأدلة على خيانة كُريم، أن أمواله مطمورة في بئر بالإسكندرية، وأن عنده دفترًا فيه بيان أمواله وأملاكه، وأن بعض خدمه يعرفون مقادير هذه الأموال وموضعها، وكلفه أن يقرر (أى يستجوب بعنف) هؤلاء الخدم واحدًا واحدًا، وأن يهددهم بما شاء ليبوحوا بما لديهم من الأسرار، وأنه إذا دفع السيد كُريم في ثمانية أيام مبلغ ٣٠٠ ألف فرنك فيبقى معتقلًا على ظهر إحدى بوارج الأسطول، حتى لا يجد مفرًا ويرسل إلى فرنسا في أي فرصة قريبة، وإذا لم يدفع - على الأقل - ثلث المبلغ المفروض عليه في خمسة أيام فعلى الجنرال كليبر أن يأمر بقتله بالرصاص.

لكن رسالة نابليون لم تصل إلى الأميرال برويس ولا إلى كليبر، لسبب بسيط، هو أن الذي كان يحملها - وهو الكابتن جوليان - قد قتل في الطريق...!!

الفصل التاسع

نهاية البطل

لأن رسالة نابليون لم تصل إلى صاحبها، فقد ظل الأميرال برويس - قائد الأسطول الفرنسي - على عَهْدِه بمعاملة السيد كُرَيْم باحترام بالغ، وفي ٣٠ يولييه أرسله إلى رشيد ليبعث به الجنرال مينو من هناك - عن طريق فرع النيل - إلى القاهرة، وكتب من البارجة «أوريان» - ومعناها الشرق - إلى الجنرال مينو - الذي أسلم فيما بعد وتزوج من زبيدة، وهى ابنة أحد أعيان رشيد، وأطلق على نفسه اسم «عبد الله» - برسالة يخبر فيها مينو بأن السيد كُرَيْم نفسه هو الذي ألح في أن يرسله إلى نابليون، وطلب برويس من مينو أن يعامل السيد كُرَيْم باحترام، وهو ما جعل السيد محمد كُرَيْم يصل إلى رشيد مُطْلَق السراح، وكانت مكانته عند المصريين قد عظمت بسبب اعتقاله، وانتشرت محبته في كل مكان، ولم يَكْذُ أهالي رشيد يعلمون بوصوله حتى سارعوا إلى استقباله بكل حفاوة وتكريم، وهو ما أزعج الجنرال مينو فاضطر للقبض عليه والإسراع بإرساله إلى القاهرة، وكتب إلى نابليون يقول: «إن السيد محمد كُرَيْم حضر إلى رشيد يوم ٣٠ يولييه فحدثت حركة كبيرة في المدينة للحفاوة به وتهنئته، وأمام تلك المظاهرة رأيت القبض عليه وإرساله إلى القاهرة».

أما ما جرى بالنسبة لمنزل محمد كُرم في الإسكندرية، فيقول المؤرخ عبد الرحمن الرافعي إنه جاء في يوميات أركان حرب الجنرال كليبر، أن الجنرال أمر اللجنة الإدارية بجرد أملاك السيد محمد كُرم وأمواله في منزله وفي مخازنه فوجدوها خالية. وقد اعتقل كليبر عم السيد محمد كُرم وشقيقه ويهودياً كان موضع ثقته، ثم استحضر الاثنين الآخرين وهددهما بالإعدام إذا لم يبوحا بموضع الأموال.

كف أهالي الإسكندرية عن المظاهر العدائية التي كانت تبدو منهم، بعد اعتقال السيد كُرم، وفي ذلك كتب كليبر إلى نابليون رسالة في ٣١ يولييه قال فيها:

«تسود السكينة مدينة الإسكندرية بعد اعتقال السيد محمد كُرم، ولم تعد تنتشر إشاعاتُ السوء المقلقة للخواطر والمثيرة لروح الهياج، وأقبل كل إنسان على عمله»، فيما ازداد مركز الفرنسيين ثقلًا في الإسكندرية عقب ورود أخبار انتصار نابليون في معركة «إمبابة» التي شرحنا استعدادات المماليك وأهالي القاهرة لها من قبل، وهي المعركة التي يطلق عليها الفرنسيون اسم معركة الأهرام، والتي دخل بعدها نابليون القاهرة، وانتشرت هذه الأنباء في الإسكندرية ورشيد وباقي مدن مديرية البحيرة، مما أثر في روح الأهالي المعنوية تأثيراً سيئاً وعميقاً، وأضعفت منهم روح المقاومة، إضافة إلى غياب رموز المقاومة، كالسيد كُرم مثلاً، وعدم ظهور بديل له في مواجهة الفرنسيين، وبينما يحدث ذلك للمصريين أقام الجنرال كليبر حفلة

صاحبة ابتهاجاً بـ «النصر»، وهو لا يدري أن الأقدار تجهّز لهم كارثة ضخمة بعد يومين فقط من ذلك الاحتفال، تمثلت في موقعة «أبو قير» البحرية، حين فاجأ الأدميرال الإنجليزي نيلسون الأسطول الفرنسي «النائم» في مرسأه، ففتح عليه جحيم مدفعيته البحرية الثقيلة التي نجم عنها إغراق معظم السفن الفرنسية الكبرى، ومنها البارجة «أوريان» أو سفينة القيادة التي كان السيد محمد كُريم محتجزاً بها، ولم ينجُ من تلك «المذبحة البحرية» إلا أربع سفن فرّت إلى فرنسا، فيما غنم الإنجليز ست سفن سليمة، وقد قتل أميرال الأسطول الفرنسي «برويس» الذي كان ضلعاً في الأحداث الأخيرة في حياة محمد كُريم، ومعه معظم أركان حربه ونحو ٤٠٠٠ جندي بحري قتيل، أما خسائر الإنجليز فكانت ٢١٨ قتيلًا و٦٧٨ جريحًا، وأصيب بعض بوارجهم بتلف وعطب من شدة الضرب.

وكانت تلك المعركة سبباً من أسباب ابتهاج المصريين، حين رأوا ما صار عليه الفرنسيون عليه من حزن واكتئاب، وكانت أيضاً من أسباب انتشار المقاومة في عموم القطر المصري.

بعد المعركة البحرية بيومين، أي في ٤ أغسطس، أبحرت سفينة من سفن الجيش الفرنسي كانت راسية في رشيد وعلى متنها السيد محمد كُريم مأسوراً، في طريقها إلى القاهرة، كما كان على متنها عدد من «أقطاب» الحملة الفرنسية، منهم «بوسليج» مدير الشؤون المالية، والمسيو استيف مدير الخزانة، والموظفون الذين تحت رئاستهم،

يحملون خزانة الجيش إلى بونابرت، وبعد ثمانية أيام من الإبحار في نهر النيل - أي في ١٢ أغسطس - رست السفينة في المساء، ومنها إلى سجن القلعة، حيث ظل مسجوناً ورهن التحقيق الذي استمر طوال ما تبقى من أيام شهر أغسطس، حيث كان الجنرال «ديبوى» قومندان أو حاكم القاهرة يتولى أمر التحقيق معه، واستجوبه في التهمة الموجهة إليه والمتمثلة في مراسلته لمراد بك وغيره من المماليك وعرب البحيرة، ولم ينكر كُرم شيئاً، خصوصاً وأن رسائله المشار إليها قد تم العثور عليها في قصر محمد بك الألفي، الذي أصبح منزلاً لنابليون في القاهرة - وتقوم مكانه الآن محطة بنزين أول شارع الألفي من جهة الأزبكية - فتم ثبوت التهمة عليه في نهاية التحقيق، وتحولت أوراق القضية إلى القائد العام نابليون بونابرت، الذي أصدر في ٥ سبتمبر سنة ١٧٩٨ أمراً بإعدامه رمياً بالرصاص ومصادرة أملاكه وأمواله، ولكن سمح له أن يفتدي نفسه بدفع غرامه ٣٠ ألف ريال (كما هو مثبت في مراسلات نابليون الجزء الرابع وثيقة رقم ٣٢٤٧) فلم يقبل كُرم أن يدفع هذا المبلغ وأظهر جَلداً وشجاعة أمام حُكم الإعدام، وقد نصحه المستشرق فانتور كبير مترجمي الحملة، بأن يدفع الغرامة قائلاً: «إنك رجلٌ غنيٌّ، فماذا يضيرك أن تفتدي نفسك بهذا المبلغ؟ فأجابه السيد محمد كُرم: إذا كان مقدوراً عليّ أن أموت فلا يعصمني من الموت أن أدفع هذا المبلغ، وإذا كان مقدراً لي الحياة فعلام أدفعه».

وقوله هذا مثبت في الجزء الثالث من كتاب ريبو «التاريخ العلمى والحربي للحملة الفرنسية»، وكذلك في الجزء الأول من مذكرات بورين سكرتير نابليون، وذلك على عكس ما جاء به الجبرتي في كتابه «عجائب الآثار» من أن السيد كُرم أرسل إلى المشايخ بعد صدور الحكم، وإلى الشيخ أحمد المحروقي كبير تجار القاهرة، فحضر إليه بعضهم فترجّاهم وتداخل عليهم واستغاث، وصار يقول: «أشتروني يا مسلمين»، إلى آخر تلك الرواية التي استغرب كثير من باحثي التاريخ ومؤرخيه، أن تصدر عن الجبرتي، ومنهم عبد الرحمن الرافعي، الذي يقول في كتابه: «تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم»: «فالخلاف بين رواية الجبرتي ورواية بورين وريبو هو في موقف السيد محمد كُرم بعد الحكم عليه بالإعدام ولو كانت رواية الجبرتي صحيحة لما فات على الفرنسيين أن يذكروها، ولما ذكروا رواية تشرف خصماً لهم حكموا بإعدامه.

ومن جهة أخرى، فإن رواية بورين بشأن حديث المستشرق فانتور لا ترجح رواية الجبرتي، لأن الجبرتي لم يكن شاهد عيان لواقعة إعدام السيد كُرم، بل يغلب على الظن أنه كان منزوياً فى بيته بالصناديقية في ذلك اليوم العصيب. أما المسيو بورين فقد شهد الواقعة، ويقول في مذكراته إنه هو الذي أوعز إلى المسيو فانتور بأن ينصح السيد محمد كُرم بدفع الغرامة فرفض دفعها، ورواية بورين إذن هي رواية شاهد عيان، وهي أدعى للثقة وأقرب إلى الواقع.

في صباح ٦ سبتمبر سنة ١٧٩٨ شهد ميدان الرميلة «صلاح الدين الآن» في قلعة صلاح الدين أو «قلعة القاهرة» الشهيرة تنفيذ الحكم رمياً بالرصاص في السيد محمد كُرَيْم، وهو الحكم الذي استهجنه كثيرون، بل من الفرنسيين أنفسهم، ومنهم على سبيل المثال ثيودور، في كتابه «تاريخ نابليون - حملة مصر - الجزء الأول طبع سنة ١٧٢٧» من أن «إعدام هذا الشريف هو أول عمل من التصرفات العديدة التي وجهت فيها التهم إلى نابليون أثناء حملة مصر، فإن النفوس الحساسة قد تأثرت للمخاتمة المحزنة التي انتهت بها حياة ذلك الشريف النزيه الذي أعدم بأمر القائد العام، على أن الجنرال كليبر كان أول من اقنع بخيائته للجمهورية (الفرنسية)، وهو الذي قبض عليه واتهمه لدى بوناپرت».

وانتهت حياة بطل من أبناء مصر، وظلت مآثره طيّ النسيان والتجاهل طيلة ١٥٥ عاماً بعد بدء الحملة الفرنسية التي اجتاحت مصر عام ١٧٩٨، ورحلت عنها - غير مأسوف عليها وعلى فظائعها عام ١٨٠١، ولأن البطولة لا تموت وغودج الوطنية يظل مثلاً يحتذى. فقد قامت حكومة ثورة يوليو عام ١٩٥٣ ولأول مرة في تاريخه المنسي - بوضع صورة السيد محمد كُرَيْم مع صور محافظي الثغر في دار محافظة الإسكندرية تخليداً لذكراه، كما أطلق اسمه على أحد أهم شوارع الإسكندرية «شارع التتويج» فصار شارع السيد محمد كُرَيْم كما أطلق اسمه على المسجد الموجود بجوار قصر رأس التين،

وكان من قبل داخل أسواره ليحمل اسم فاروق، آخر الملوك من سلالة محمد علي، فاستبدل به اسم السيد محمد كُرمٍ، ووضعت في واجهة المسجد لوحة رخامية تذكارية نقشت عليها عبارة:

إكباراً للبطولة وتكريماً للذكرى واعتزازاً بالوطنية وانصافاً للتاريخ
رأت وزارة الأوقاف أن يطلق اسم السيد محمد كُرمٍ على هذا المسجد
في حيّ رأس التين، والسيد محمد كُرمٍ هو حاكم الإسكندرية وابنها
البار وشهيدها العظيم، اعتقله الجيش الفرنسي وقتله رمياً بالرصاص
في مدينة القاهرة بجوار القلعة يوم ٦ سبتمبر عام ١٧٩٨ وهو يدافع عن
أمته ويذود دنس الاحتلال عن شرف وطنه العزيز.

وشهد يوم الجمعة ٢٧ نوفمبر ١٩٥٣ افتتاح قادة الثورة للمسجد
حيث أدوا فيه فريضة صلاة الجمعة.

كما ضم تمثال خاص به إلى حديقة الخالدين في منطقة محطة
الرميل - بجوار مسجد القائد إبراهيم - منذ سنوات قريبة لتثبت مصر
أنها لا تنسى أبناءها البررة الذين يقدمون أرواحهم رخيصة في سبيل
حريتها وعزتها وكرامتها.

خاتمة

كشف إعدامُ السيد محمد كُريمٍ عن الوجه الحقيقي للحملة الفرنسية باعتبارها احتلالاً جاء ليزاحم الاحتلالين القديمين: المملوكي والعثماني، بل ويحاول طردهما لينفرد وحده بالغنيمة، وسقطت بالتالي كل الدعاوي التي رفعتها الحملة القادمة من بلاد ثارت منذ سنوات قليلة على نظام استبدادي وأعلنت شعار ثورتها: الحرية والإخاء والمساواة، ويبدو أن «الثوار» نسوا سريعاً ذلك الشعار في تعاملهم «الخارجي» أو ربما اعتبروا «الحرية» حريتهم في نهب الشعوب، و«المساواة» الوقوف على خط «مساواة» واحد مع إنجلترا في استعمار البلدان الأخرى، وانكشف وجه نابليون بونابرت عن ملامحه الاستعمارية الأصلية أمام أهل القاهرة الذين سجلوا ثورتهم الأولى في وجه الفرنسيين يوم الأحد ٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٨، أي بعد أكثر من شهر من تنفيذ حكم الإعدام، وجاءت ثورة القاهرة «عنواناً لنفسية جديدة في الشعب المصري» بعد أن استفزت الحملة في نفوس الشعب روح المقاومة الأهلية، وكانت القاهرة مسرحاً لتلك المقاومة كما كانت مصدراً لسريان الهياج والثورة إلى أنحاء البلاد، فقد

خالف سلوك نابليون مع المصريين ما وَعَدَهُمْ به في منشوراته وبياناته، والتي كان ينبغي فيها على الممالك ظلمهم للأهالي، ثم قام بإرهاقهم بالضرائب الفادحة والغرامات الضخمة: ففي القاهرة - وبعد أيام من دخوله فيها - فرض «سلفة» خمسمائة ألف ريال، وفرض على تجار الإسكندرية ثلاثمائة ألف فرنك، وعلى تجار رشيد مائة ألف فرنك، وتجار دمياط مائة وخمسين ألف فرنك، إلى آخر تلك الغرامات التي فرضها على جميع أنحاء البلاد، إضافة إلى مصادرتها للأموال وهدمه للمباني، فتشرد كثير من السكان الناجين، حيث كانت مدفعيته تهدم البيوت على ساكنيها، وهكذا اتضح للمصريين جميعاً أنهم يواجهون احتلالاً جديداً يتلذذ بالتخريب. فَتَحَتْ ذريعة دواعي الأمن أمرَ نابليون بهدم أبواب الحارات والدروب التي كانت تُغلق في الليل فتأمين كل حارة من اعتداء اللصوص، وفي ذلك نتلقى شهادة الكولونيل «ديتروا» أحد قواد الحملة ورئيس أركان حرب الجنرال كافاريللي، حيث قال في يومياته - بتاريخ ٤ أغسطس ١٧٩٨ - : «إن شوارع القاهرة مفصولة بعدد كبير جداً من الأبواب الكبيرة التي تفصل الحارات والأحياء بعضها عن بعض، ولقد رأى القائد العام (نابليون) أن هذه الأبواب قد تعطل انتقال الجنود في حالة الفتنة أو الهياج، لذلك أمر بهدمها».

إذن، تعامل المصريون مع الفرنسيين باعتبارهم قوة احتلال، لا كما تعايشوا مع المماليك، أو مع العثمانيين، فهؤلاء على الأقل كانوا على دينهم وأقرب إليهم وإلى وجدانهم، في حين أن «الفرنسيين» كانوا أغراباً، وتاريخ حملاتهم القديمة ليس بعيداً عن الأذهان، كما أن مشاركاتهم في الحملات الصليبية القديمة كانت فعالة وواضحة لكل ذي عينين، والدليل على ذلك التعامل المصري المختلف مع الفرنسيين تجاوب أبناء الشعب المصري في كل مكان مع المقاومة، سواء تلك التي أبداها السيد محمد كُريّم وأهل الإسكندرية في بدايات العدوان، أو تلك الثورة الهائلة الكبيرة التي اندلعت في القاهرة وتعامل معها الفرنسيون بكل شراسة وبجميع ما يملكون من أسلحة، خصوصاً مدفعية الميدان، وإسرافهم في القتل حيث لم تأخذهم رحمة حتي بالنساء والأطفال، وقُدِّر ضحاياها بأكثر من ٤٠٠٠ مواطن (وهو تقدير الجنرال «بليار» في مذكراته) فيما بلغت خسائر الفرنسيين ٢٠٠ قتيل، منهم الجنرال ديبوي الحاكم العسكري للقاهرة، والكولونيل سلكوسكي، وبعض الضباط والمهندسين والكثير من الجنود.

كانت مقاومة الإسكندرية إذن محرّكاً للوجه البحري كله في وجه الحملة، وكانت ثورة القاهرة الأولى مُحركة لجميع أنحاء البلاد، فقد اشتبكت قريتا غمرين «ميت غمر» وتتا «تلا» - وهما بلدتان متجاورتان شمال منوف - مع قوات الجنرال فوجيير، وأغلقت الأبواب

في وجهه، لكن السلاح كان فارقاً في المعركة وساعدت المدفعية الثقيلة على اجتياح القريتين اللتين غطيت أرضهما بجثث القتلى، وفي المحلة الكبرى التي احتلها فوجيير ورباط فيها، كان الثمن العديد من الشهداء، وفي طنطا كان الوضع مشابهاً، وكان الكولونيل لوفيفر يقودُ الفرنسيين هناك، كما قام الجنرال لانوس باحتلال قرية عسما- وهي من قرى مركز شبين الكوم- بعد أن فاجأها بالاعتحام في الثانية صباح ٢٠ أكتوبر، وكانت واقعة المنصورة قد سبقت تلك الأحداث حيث ثارت المدينة في ١٠ أغسطس يوم «السوق العامة»، ثم أخضع الفرنسيون بلاد البحر الصغير الكائنة بين المنصورة وبحيرة المنزلة، وذلك لتأمين المواصلات بين دمياط والمنصورة والصالحية وبليبس حتى يطمئن على حدود مصر الشرقية، ولا يسعنا هنا تقديم التفاصيل الكاملة لثورة المصريين التي اشتعلت جنوباً حتى قنا وإدفو، لأن ذلك يحتاج إلى مجلدات، إلا أن شهادات الأعداء تكون خير الكلام أحياناً فقد قال الجنرال «ريبو»:

«كان الجنود يعملون على إخماد الثورة بإطلاق الرصاص على الفلاحين وفرض الغرامات على البلاد، لكن الثورة كانت كحية ذات مائة رأس كلما أخمدها السيف والنار في ناحية ظهرت في ناحية أخرى أقوى وأشدّ مما كانت، فكأنها كانت تعظم ويتسع مداها كلما ارتحلت من بلد إلى بلد آخر».

فشلت الحملة إذن، كما فشل نابليون بونابرت في توسيع رقعتها حين حاول غزو فلسطين، حين وقف عاجزاً أمام الصمود البطولي لميناء عكا، الذي كان يقوده أحمد باشا الجزار، مما جعله يغادر الإسكندرية سراً في ٢٢ أغسطس ١٧٩٩م، تاركاً قيادة «جيش الشرق» وإدارة الأمور في مصر بيد الجنرال كليبر وبقيّة الجيش الفرنسي المنهار، والذي فقد أفرادُه حتى الأمل في العودة إلى فرنسا، مما اضطر كليبر إلى توقيع اتفاقية العريش في ٢٤ يناير ١٨٠٠ مع العثمانيين الذين كانوا قد أعلنوا الحرب والجهاد ضد نابليون وجيشه لاسترداد ولاية مصر، ونصّت اتفاقية العريش على جلاء القوات الفرنسية عن مصر، وبعد بضعة أشهر من ذلك الاتفاق قُتل كليبر على يد شابٍّ سوري كان يدرس في الأزهر، هو سليمان الحلبي، ليخلفه على قيادة الجيش الجنرال جاك مينو، الذي هزّمه الانجليز في معركة بالقرب من الإسكندرية في ٢١ مارس ١٨٠١، وبعد تلك الهزيمة تمّ جلاء وعودة القوات الفرنسية، لتعود مصرُ ولاية عثمانية وفقاً لصالح «أميان» المبرم بين بريطانيا، وغادر آخر جندي فرنسي أرض مصر في سبتمبر ١٨٠١، لتنتهي فترة تاريخية صاخبة، لازل البعض - وللأسف من بني جلدتنا - يعتبرونها كانت ضرورية «لتطور مصر» وهو ما حفلت به كتابات الكثيرين عام ١٩٩٨، بمناسبة مرور مائتي سنة على تلك الحملة، متناسين الفظائع والمذابح التي ارتكبتها الفرنسيون، الذين

كانوا غزاة مستعمرين ولم يكونوا جسراً للتواصل الحضاري كما ادّعى المدّعون، صحيح أن للحملة آثاراً تاريخية وحضارية وعسكرية واقتصادية وغيّرت وجه وتاريخ المنطقة بأكملها، وصحيح أنها كانت بداية النهاية لنفوذ المماليك في مصر، إلا أن الصحيح أيضاً أنها ساهمت في نشوء ما عُرف لاحقاً بالمسألة المصرية وبداية التدخل الأوروبي في شئون الإمبراطورية العثمانية والولايات العربية التابعة لها، وهو ما عُرف أيضاً بالمسألة الشرقية، وبداية التدخل الأجنبي المباشر في الشئون الداخلية لولايات وشعوب المنطقة، لكن الأهم - من وجهة نظرنا ونظر الكثيرين - أنها شهدت القضاء على المطامع الشخصية لنابليون، الذي كان يحلم بالسيطرة على الشرق وإقامة إمبراطوريته العظمى في أوروبا والشرق كما فعل الإسكندر المقدوني.

كما أن تلك الفترة تعتبر بالفعل نقطة تحوّل وملتقى حضاري ما بين الغرب والشرق «مثلاً بمصر» فنابليون أول من أحضر أول مطبعة عربية إلى مصر، وكان مقرها في منطقة بولاق «بولاق أبو العلا الآن» وكان قد جلبها من الفاتيكان، لكن ذلك لم يكن سببه التفكير في رقي الشعب المصري بل لطبع منشوراته التي كانت تتضمن أوامره الاحتلالية، كما أن اهتمام العلماء والخبراء الفرنسيين المصاحبين للحملة بدراسة وتحليل مختلف وجوه الحضارة المصرية - خاصة أعضاء «معهد مصر» الذي أقيم وتأسّس في القاهرة بعد الاحتلال

مباشرة وضم نخبة العلماء الفرنسيين وخبرائهم، لم يكن اهتماماً خاصاً من أجل عيون مصر والمصريين، لكنه كان من أجل ما توهّموها قاعدة لطموحاتهم وطموحات قائدهم، لكن الجانب الإيجابي من هذا العمل المبني على التوهم، أنهم قاموا بإجراء مسح جغرافي وميداني لمصر، ورسموا خارطة جغرافية لها، ودرسوا آثارها، كما أنهم عشروا عام ١٧٩٩ على حجر رشيد الشهير، ليتمكن بعدها العالم الفرنسي شامبليون من فك وشرح الكلمات والرموز المكتوبة باللغة الهيروغليفية القديمة وكانت نتائج أبحاث ودراسات هؤلاء العلماء قد جمعت عام ١٨٠٩م في مؤلف ضخّم سُمّي «وصف مصر»، ترجمه في نهايات القرن العشرين إلى العربية الأديب والمترجم المصري الراحل زهير الشايب، ولا زال يلقي رواجاً كبيراً بين المثقفين المصريين والعرب.

لكن أياً كانت النتائج، فقد دفعت مصر ثمنها غالياً من دماء أبنائها الزكية وأرواحهم وممتلكاتهم، وعانت - على مدى ثلاث سنوات - من احتلال بغيز جثم على أنفاسها، لكنها لم تلن ولم تستسلم بل قاومت، وأثبتت للعالم أجمع أنها - بحق - «مقبرة للغزاة».

المراجع

- تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم - عبد الرحمن الراجعي .
- مختارات من وثائق الحملة الفرنسية - دار الكتب والوثائق القومية .
- عجائب الآثار في التراجم والأخبار - عبد الرحمن الجبرتي .
- موجز تاريخ العالم - ه . ج . ويلز - ترجمة: عبد العزيز جاويد .
- مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين - عبد الرحمن الجبرتي .
- بونابرت في مصر - كريستوفر هيرولد .
- الحملة الفرنسية وظهور محمد علي - د . محمد فؤاد شكرى .
- العربان ودورهم فى المجتمع المصري - د . إيمان محمد عبد المنعم .
- المجتمع القاهري على عهد الحملة الفرنسية - د . حكمت أبو زيد .
- وصف مصر - علماء الحملة الفرنسية - ترجمة: زهير الشايب .
- مشاريع الاستيطان اليهودى منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى - د . أمين عبد الله محمود .
- الجواهر الثمين فى سير الخلفاء والملوك والسلطين - إبراهيم العلائى .
- الأعلام - خير الدين الزركلى .
- بدائع الزهور ووقائع الدهور - ابن إياس .

المحتوى

مقدمة.....	٥
الفصل الأول: الوضع السياسى لمصر قبل الحملة الفرنسية.....	٩
الفصل الثانى: الحالة الاقتصادية لمصر	
أواخر القرن الثامن عشر.....	٢١
الفصل الثالث: من المولد حتى الولاية.....	٢٩
الفصل الرابع: بدايات الحملة.....	٣٧
الفصل الخامس: احتلال الإسكندرية.....	٤٣
الفصل السادس: بعد الاحتلال.....	٥١
الفصل السابع: كُرِّمَ يقود المقاومة.....	٦١
الفصل الثامن: اعتقال محمد كُرِّم.....	٦٩
الفصل التاسع: نهاية البطل.....	٧٩
خاتمة.....	٨٧
المراجع.....	٩٤

يصدر هذا الكتاب
بالتعاون مع
المجلس القومي للشباب

